جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1996–2020)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص:اقتصاد كمي

إعداد الطالب: شراطي خالد
إشراف الدكتورة:
ولد شرشالي سمية

السنة الجامعية
2022–2021

شكر وعرفان

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم ويسرت لنا سبله ويسرت لنا من يعيننا على تحصيله وعلمتنا ما لم نكن نعلم.....

ثم الصلاة والسلام على خير المعلمين سيد الخلق أجمعين.

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذتي الفاضلة : الدكتورة" ولد شرشالي سمية " التي أشرفت على هذه المذكرة وأفادتني بملاحظاتها القيمة، فشكرا لك على عطائك الدائم، ونسأل الله لك دوام الصحة والعافية .

كما أتقد بالشكر الجزيل والعرفان إلى أساتذة لجنة التقييم ا الذين خصصوا جزءا من وقتهم لتقييم هذا العمل فجزاهم الله خيرا.

وأخيرا أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الذين علموني في جميع أطوار التعليم(ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي.)

الإهـــــــــداء

إلى كل عائلتي

إلى جميع الأصدقاء والزملاء

إلى كل من دعا الله لي غيبا أو جهرا

فهرس المحتويات

العنـــــــــوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
ملخص باللغة العربية	
ملخص باللغة الانجليزية	
مقدمة	أ-خ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة الرشيدة	22-1
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	03
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته	03
المطلب الثاني: أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة	05
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره	06
المبحث الثاني: الأسس النظرية للحوكمة الرشيدة	11
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة الرشيدة وأهميتها	11
المطلب الثاني: خصائص الحوكمة الرشيدة	15
المطلب الثالث:عناصر الحوكمة الرشيدة	16
المبحث الثالث:أبعاد الحوكمة الرشيدة ومؤشراتها	18
المطلب الأول: أبعاد الحوكمة الرشيدة	18
المطلب الثاني: مؤشرات الحوكمة الرشيدة	19
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني:علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالحوكمة الرشيدة، وواقعهما في الجزائر	60-23
تمهيد	24

المبحث الأول: ميكانيزمات تأثير الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر	25
المطلب الأول: تأثير الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية السياسية	25
المطلب الثاني:تأثير الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الاقتصادية	27
المطلب الثالث: تأثير الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية *الإدارية*	30
المبحث الثاني : واقع الحوكمة في الجزائر	33
المطلب الأول: تطور الحوكمة في الجزائر	33
المطلب الثاني: أبعاد الحوكمة الرشيدة في الجزائر	34
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الجزائر في إطار الحوكمة الرشيدة	35
المطلب الرابع: واقع الحوكمة الرشيدة في الجزائر من خلال قراءة لمؤشراتها	36
المبحث الثالث : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	46
المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	46
المطلب الثاني: حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	56
المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	59
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: دراسة قياسية لتأثير الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	75-61
تمهيد	62
المبحث الأول: نموذج الدراسة وفق منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL	63
المطلب الاول:صياغة النموذج ومتغيرات الدراسة:	63
المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذجARDL	64
المبحث الثاني: الاختبارات التشخيصية للنموذج	72
المطلب الاول :اختبارات فحص البواقي	72
المطلب الثاني: اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي	73
خلاصة الفصل	75
خاتمة	76
قائمة المراجع	79

قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01): تطور مؤشر حرية التعبير والمساءلة خلال الفترة (1996-2020)	36
الجدول رقم (02):تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة(1996-2020)	37
الجدول رقم (03): تطور مؤشر نوعية الأطر التنظيمية خلال الفترة (1996-2020)	39
لجدول رقم (04): تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة (1996-2020)	41
الجدول رقم (05): تطور مؤشر سيادة القانون خلال الفترة (1996-2020)	43
جدول رقم(06): تطور مؤشر مراقبة (ضبط) الفساد خلال الفترة (1996-2020)	45
الجدول رقم (07): الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد	51
الجدول رقم (08): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1996-2020)	52
الجدول رقم (09):التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر المصرح به في الجزائر -2001) 1996)	55
الجدول رقم (10): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2002 - 2017)	56
الجدول رقم (11): اختبار ديكي فولرADF المطور	64
الجدول رقم (12):اختبار فيليبس و بيرون((PP)	65
الجدول رقم (13):نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود Bound test	67
الجدول رقم (14): نتائج تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل(المتغير التابع FDI)	69
الجدول رقم(15):نتائج اختبار RAMSEY RESET test	73

قائمة الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01): عناصر الحوكمة الرشيدة	17
الشكل رقم (02): مدركات الفساد حسب الطرف الفاعل في الجزائر 2016 (%)	46
الشكل رقم (03): اختبار درجة التباطؤ المثلى	66
الشكل رقم (04): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	73
الشكل رقم(05):نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي	74

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين مؤشرات الحوكمة الرشيدة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، بالاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ، باستخدام بيانات سنوية للفترة 1996-2020 .

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الحوكمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وكشفت عن وجود ثلاث مؤشرات أثرت بشكل هام وإيجابي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأجل الطويل وهي مؤشر فاعلية الحكومة، مؤشر الجودة التنظيمية ومؤشر مراقبة الفساد، في حين مؤشر الاستقرار السياسي، وسيادة القانون ومؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة كان أثرهم سالبا في الأجل الطويل ومخالفا للمنطق الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الحوكمة الرشيدة، نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL) .

Abstract :

This study aims to set the relationship between governance indicators and the foreign direct investment in Algeria. Therefore, the Autoregressive Distributed Lag Model is used for annual data (1996-2020). The study is based on World Bank concerning the governance indicators.

The study concluded that the majority of indicators are statistically significant basically in the long term. Hence, there is a positive relationship between government effectiveness, regulatory quality, corruption control on the foreign direct investment that is totally against economic logic .but there is negative relationship between voice, and accountability, political stability on the foreign direct investment.

Keywords : foreign direct investment, good governance, ARDL.

مقدمة:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل في كل من البلدان النامية و الأقل نموا من خلال زيادة تكوين رأس المال المحلي، فهو يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا التأثير حفز العديد من الباحثين لدراسة العوامل الرئيسية التي تحدد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف الدول، فمنهم من درس العوامل التقليدية التي تحدد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كحجم السوق المحلية، الانفتاح التجاري، تكلفة العمالة، ...وغيرها، لكن معظم الدراسات لم تؤخذ بعين الاعتبار تأثير الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر، حتى في أواخر عام 1990 ، أين تم تجديد ما كتب حول الاستثمار الأجنبي المباشر و التركيز على دراسة تأثير العوامل غير التقليدية على الأنشطة الاستثمارية الأجنبية.

و قد بدأ استخدام مصطلح الحكم الراشد مع بداية عقد التسعينات، وذلك من قبل المنظمات الدولية، بهدف تحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية بكفاءة وفعالية بعد قصور القطاع الحكومي في تلك الدول عن ذلك، و بعدما أثبتت مختلف التجارب أن الجهود المبذولة و المتمثلة في تقديم القروض و المساعدات لتلك الدول لتحسين مستويات التنمية بها غير كافية لتحقيق ذلك، و أن ندرة الموارد ليست وحدها المشكلة التي تواجهها هذه الدول بل أن سوء استخدام و توزيع هذه الموارد، وسيطرة الفساد و الآليات المؤسسية السيئة، والأنظمة القانونية المبهمة وآليات تنفيذ القوانين الضعيفة، ونقص الشفافية في إدارة موارد الدولة، هي المعضلة الحقيقية التي يجب معالجتها لتحقيق التنمية الاقتصادية في تلك الدول.

وبالارتباط أيضا مع النتائج التي توصلت إليها الهيئات والمنظمات الدولية مثل البنك العالمي والمنتدى الاقتصادي العالمي، وكذا العديد من الدراسات الاقتصادية الإقليمية والمتعلقة بتحليل الخلل بين توفر عوامل جذب الاستثمار الأجنبي وضعف تدفقاته، أوضحت أن هناك عوامل جديدة أصبحت ذات أهمية بالغة في التأثير المباشر على المناخ الاستثماري، وهي مرتبطة بالاستقرار السياسي والديمقراطية، إلى جانب أهمية ونوعية للإجراءات التنظيمية والقانونية في التقليل من الممارسات المرتبطة بالفساد، وهي العناصر التي يشار إليها في المصطلحات الحديثة بالحوكمة.

والجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه،حيث باشرت بمجموعة من الإصلاحات عكست مساعيها لفتح الاقتصاد أمام الشريك الأجنبي والبحث عن مورد جديد للتمويل في جو تسوده المنافسة، وذلك من خلال إتباع السياسات الاقتصادية المناسبة، واستخدامها العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير مناخها الاستثماري، لكن رغم الجهود المبذولة وعوامل جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، إلا أن حجم هذه الاستثمارات لا تزال دون الأهداف المسطرة وفي مستويات ضعيفة.

1-إشكالية الدراسة:

اعتمادا على ما سبق، تتمثل الإشكالية المحورية لهذه الدراسة في السؤال التالي:

ما طبيعة تأثير تطبيق الحوكمة الرشيدة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

-ماذا نقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر وما هي العوامل المؤثرة في جذبه؟

-ماذا نقصد بالحوكمة وما هي مؤشراتها؟

-ما هو اتجاه العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

-ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الجزائر؟

2-فرضيات الدراسة:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة صياغة مجموعة من الفرضيات وهي كالتالي:

-يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا حيويا للتدفقات المالية الدولية حيث أضحى البديل الرئيسي للإقراض الدولي في تمويل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة عامة.

-الحوكمة تمثل الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة شؤونها الاقتصادية والاجتماعية.

-الحوكمة بمختلف مؤشراتها تؤثر تأثيرا إيجابيا في جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الجزائر دون المستوى المطلوب، وهذا راجع لعدة عوامل اقتصادية وسياسية وإدارية.

3-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج موضوع الحوكمة الرشيدة الذي أصبح من أولويات صانعي القرار في كافة أنحاء العالم، لما تلعبه من دور مهم في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب واستقطاب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي حجت لنفسها مساحة مهمة في تفكير و جلب اهتمام معظم دول العالم التي ترى في هذا النوع من الاستثمار وسيلة من وسائل التنمية والتطور و ضرورة للحاق بركب التقدم .

4-أهداف الدراسة:

نهدف من دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

-التعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بالحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر.

-توضيح أهمية الحوكمة في تحسين المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

-عرض حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الجزائر،مع محاولة إدراج اثر الحوكمة بجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على هذا الأخير.

-محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي يبرز تأثير مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- التوصل إلى بعض الاقتراحات التي من الممكن أن تساهم في تفعيل الحوكمة الرشيدة لأجل جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ، خاصة بالنسبة للحكومة الجزائرية.

5-أدوات وحدود الدراسة :

سيتم تحليل البيانات والإحصائيات الخاصة بالجزائر والمرتبطة بمتغيرات الموضوع والتي تشمل الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2020 بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews الاصدار رقم (10) للقيام بعملية تقدير النموذج، وتحليل النتائج، ونشير في هذا الصدد إلى أن فترة الدراسة وحدودها تحكمت فيها إتاحة البيانات، حيث لم تتوفر لنا بيانات قبل سنة 1996 وبعد سنة 2020.

وعليه تتمثل حدود الدراسة في :

-الحدود المكانية: دولة الجزائر

-الحدود الزمانية: الفترة 1996-2020.

6-منهج الدراسة :

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة، واختبار مدى صحة الفرضيات،وبناءا على أهداف وأهمية البحث، سيتم الاعتماد على المنهجين، المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث يتم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحليل الإطار النظري لكل من الحكم الراشد و الاستثمار الأجنبي المباشر و كذا دراسة العلاقة بين الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر، و المنهج التحليلي في التعليق على ما تم وصفه، و لتحليل البيانات الواردة في البحث، خاصة المتعلقة منها بتحليل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الجزائر، ونتائج الدراسة القياسية لتأثير الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين نعتمد على أساليب الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي، لتحويل العلاقات الأساسية التي تم وصفها في القسم النظري إلى علاقات دالية قابلة للقياس.

أما بالنسبة لمصادر جمع البيانات والمعلومات فتضمنت ما يلي:

1.المسح المكتبي:حيث تم تكوين الإطار النظري للبحث بتجميع المادة العلمية المتعلقة به من كتب ودوريات، وأبحاث وأطروحات دكتوراه ورسائل الماجستير، ومقالات وتقارير لمنظمات دولية منشورة،والمتوفرة باللغة العربية والانجليزية والفرنسية.

2.بالنسبة للإحصائيات: فقدتم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي.

7- الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات الأجنبية والعربية التي تطرقت إلى موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقتها بالحوكمة الرشيدة نذكر منها ما يلي:

1- دراسة (**Ivar.K,Espen.V,2004**) والتي حاولت التعرف على دور الحوكمة في تحسين المناخ الاستثماري في دول الكاريبي بالإضافة إلى باقي المتغيرات التقليدية الأخرى الحاكمة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وركزت على مدى اهتمام صانع السياسة بهذه الدول على الاهتمام بقضايا الحوكمة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أهمية كل من مصداقية ودور القانون وجودة وسهولة التنظيمات والاستقرار السياسي في الدولة المضيفة في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا إلى جانب أهمية الإصلاحات السياسية في التقليل من الخطر السياسي، الأمر الذي يترتب عليه توفر الثقة والأمان للاستثمار الأجنبي المباشر[1].

2-دراسة (**Matthias.B,Carsten.H,2005**) كانت تهدف إلى محاولة التعرف على مدى تأثير الخطر السياسي والذي يعود إلى عدم الكفاءة المؤسسي، على القدرة التنافسية للدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن حالة عدم التأكد المرتبطة بجودة الكفاءة المؤسسية للدولة تؤثر تأثيرا سلبيا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما الديمقراطية فتؤثر عليها تأثيرا إيجابيا نظرا لما تتضمنه من حماية للحقوق والملكيات وبالتالي التقليل من المخاطر السياسية بالدول المضيفة، كما أشارت الدراسة إلى أن المكونات الخاصة بمؤشر الخطر السياسي ترتبط ارتباطا وثيقا بالكفاءة المؤسسية للدولة، حيث أن البيروقراطية ترتبط بمدى قوة مؤسسات الدولة، وكذلك دور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام وما يرتبط به من تخفيض لمستويات الفساد بالدول المضيفة، إضافة إلى ذلك، فإن هذه المكونات الخاصة بالكفاءة المؤسسية تعتبر أيضا مؤشرات لجودة الحوكمة.

[1] Nathan M, Jensen, Democratic Governance and Multinational Corporation, Political Regimes and Inflows of Foreign Direct Investment, Journal of International Organization, No, 57, 2003.

3-دراسة (Alamedin Bannaga, Yagoub Gangi, Rafid Abdrazak and Bashar Al-Fakhry, 2013)[1] :تبحث هذه الدراسة في أثر الحكم الراشد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 18 دولة عربية خلال الفترة 2000-2009، وتم استخدام نماذج البانل بالاعتماد على قانون الجاذبية. وقد أظهرت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل كبير بمؤشرات الصوت والمساءلة، نوعية التنظيم، فعالية الحكومة والاستقرار السياسي وغياب العنف في حين أثبتت الدراسة أن مؤشر سيادة القانون والحد من الفساد يرتبط ارتباطا سلبيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر .

4-دراسة (بن دبيش نعيمة وزرواط فاطمة الزهراء، 2016)[2] :تختبر هذه الدراسة دور الحكم الراشد (الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، نوعية التنظيم، سيادة القانون ومكافحة الفساد) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في 16 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دول MENA) خلال الفترة 1996-2016 بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنة المقطعية. وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين مؤشر الاستقرار السياسي، سيادة القانون، فعالية الحكومة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في حين أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين مؤشر نوعية التنظيم والاستثمار الأجنبي المباشر ، وأما بالنسبة لكل من مؤشر الصوت والمساءلة ومؤشر مكافحة الفساد فلا توجد علاقة بينهما وبين الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العينة.

5-دراسة (سردوك بلحول وعدوكة لخضر، 2017)[3]: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الحكم الراشد (الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة وسيادة القانون) في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصاديات المغرب العربي خلال الفترة 1996-2016 باستعمال بيانات البانل. وخلصت الدراسة إلى أن مؤشر سيادة القانون له علاقة إيجابية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في حين أن الاستقرار السياسي له علاقة ارتباط سالبة مع الاستثمار الأجنبي المباشر وأما بالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة فقد أثبتت النتائج بأن ليس له علاقة مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] Alamedin Bannaga, Yagoub Gangi, Rafid Abdrazak and Bashar Al-Fakhry, The effects of good governance on foreign direct investment inflows in Arab countries, Applied financial economics, Vol 23, No 15, 2013, PP 1239-1247.

[2] بن دبيش نعيمة وزرواط فاطمة الزهراء، الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا –دراسة قياسية للفترة (1996-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الثاني، 2016، ص ص 124-140.

[3] سردوك بلحول وعدوكة لخضر، الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي –دراسة قياسية باستعمال بيانات البانل، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثامن، 2017، ص ص 257-276.

6-دراسة (Kurul Zuhal and Yalta A.Yasemin, 2017)[1]: تختبر هذه الدراسة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 113 بلدا ناميا خلال الفترة 2002-2012 باستخدام نماذج البانل الديناميكي. وأثبتت النتائج بأن درجة تأثير مؤشرات الحوكمة على قرارات المستثمرين الأجانب في البلدان النامية تتفاوت من متغير إلى آخر، بحيث كان للحد من الفساد، فعالية الحكومة والصوت والمساءلة آثار إيجابية كبيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما بينت الدراسة أيضا أن هناك تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 2008 و2009 بسبب الأزمة المالية.

7-دراسة (**Hossain and Rahman، 2017**) حلل كل منHossain and Rahman ، العلاقة بين الحوكمة و الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام بيانات البانال في محاولة تقدير دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من 80 بلدا ناميا ما بين 1998 إلى غاية2014 وفقا لطريقة المربعات الصغرى العادية(the OLS method)، فكان نتيجة التقدير إلى أن التحسن المعياري في الصوت والمساءلة؛فعالية الحكومة؛الاستقرار السياسي وغياب العنف؛جودة التنظيم ؛سيادة القانون و التحكم في الفساد يزيد من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها أخذت تأثير جميع مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، عكس بعض الدراسات التي ركزت على مؤشرين أو أكثر، كما أنها ركزت على دولة الجزائر فقط،وامتدت لفترة أطول.

8-هيكل الدراسة:

سوف نقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول:سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال التعرض إلى كل من مفهومه، أنواعه، وأثاره على الدول المضيفة بالإضافة إلى أهم المحددات المؤثرة على تدفقاته، بالإضافة إلى تناول الإطار المفاهيمي للحوكمة، وذلك من خلال التعرض إلى مفهوم الحوكمة وخصائصها، أبعادها و إلى أهم مؤشراتها.

الفصل الثاني:سيتم التطرق في الفصل الثاني إلى آلية العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والمناخ الاستثماري، بالإضافة إلى ذلك يتم التطرق إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال عرض أهم الإصلاحات التي قامت

[1]Kurul Zuhal and Yalta A.Yasemin, Relationship between institutional factors and FDI flows in Developing countries: New evidence from dynamic panel estimation, Economiess, Vol 05, No 02, 2017, PP 01-10.

بها من اجل تهيئة مناخها الاستثماري، وتحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الحوكمة الرشيدة الستة الصادرة عن البنك الدولي في الجزائر.

الفصل الثالث: وهو عبارة عن دراسة قياسية لتأثير الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1996-2020.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة الرشيدة

تمهيد:

يعتبر الاستثمار بشتى أنواعه أحد أهم الركائز في أي دولة لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذا تتنافس معظم الدول المتقدمة و النامية منها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة نصيبها منه، ويحقق التوافق والأهداف الوطنية للبلدان المضيفة له، ولقد ركزت الجهود الدولية في الآونة الأخيرة على أهمية المناخ الاستثماري المؤسسي باعتباره من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من دور هام في توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي، وتقليل للمخاطر السياسية المرتبطة بحالة عدم التأكد بشأن المعاملات بالاقتصاد المضيف، وتحفيز المنافسة وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد بما يساهم في رفع كفاءة أداء الشركات المستثمرة، ويدعم قدراتها التنافسية في الاقتصاد المضيف، وكذلك تحقيق طموحات المستثمرين نظرا لما تتسم به الحوكمة من شفافية ومصداقية ومساءلة لتهيئة المناخ الاستثماري سياسيا واقتصاديا وتشريعيا.

وفي هذا الفصل سنقوم بتسليط الضوء على الإطار النظري لمفهومي الاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة الرشيدة ضمن ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: الأسس النظرية للحوكمة الرشيدة

المبحث الثالث:أبعاد الحوكمة الرشيدة ومؤشراتها

المبحث الأول: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدرا كبيرا من الاهتمام والدراسة من قبل العديد من المنظمات الدولية والمحلية، فقد أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، والسبيل للنهوض بالاقتصاد، بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد البشرية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

يعتبر الاستثمار الأجنبي مهم جدا في دفع عجلة النمو، فلقد أصبحت العديد من الدول النامية تعي أهمية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتتنافس على استقطابه نظرا للأهمية الاقتصادية له.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من التعاريف وردت للمنظمات أو الهيئات الدولية وكذا الكتاب الاقتصاديين حول الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها:

ا- تعريف صندوق النقد الدولي: الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من أنواع الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما إلى الحصول على مصلحه دائمة في مؤسسه مقيمه في اقتصاد آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي وهذه المؤسسة إضافة إلى تمتعه (المستثمر الأجنبي) بدرجة كبيره من النفوذ في إدارة وتسيير المؤسسة[1] .

ب-تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD): يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على بأنه" ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ، تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)[2]" ،وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي)على أنه تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة (أو وحدة إنتاجية)تابعة لقطر آخر غير القطر الأم، وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق % 10 من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى[3].

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003 ، ص 251.

[2] علي عبد القادر علي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، قضايا التنمية في الأقطار العربية** ، العدد 31 ، 2004 ، ص 4.

[3] UNCTAD, Comprehensive Study of the interrelationship between foreign direct investment-FDI- and foreign portolio investment –FPI-, A Staff paper prepared by the UNCTAD secretariat, UNCTAD/ GDS/ DFSB/5, 23 June 1999, P 04.

ج–تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): الاستثمار الأجنبي المباشر أو بما يعرف بالعولمة، هو عنصر أساسي في التكامل الاقتصادي الدولي ويعتبر سريع التغير، ويسمح بخلق روابط مباشرة، مستقرة ومستدامة بين مختلف الاقتصاديات في بيئة سياسية ملائمة، ويمكن أن يكون أداة هامة لتطوير الأعمال التجارية المحلية. كما يساهم أيضا في تحسين الوضع التنافسي لاقتصاديات الدول المضيفة واقتصاديات الدول المستثمرة (الأصلية). وعلى وجه الخصوص، يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا والمهارات الفنية بين اقتصاديات الدول وفي هذا الإطار يساعد الدولة المضيفة في تعزيز منتجاتها على نطاق أوسع في الأسواق الدولية ويعد مصدرا لرأس مالها بالإضافة إلى تأثيره الإيجابي على تنمية التجارة الدولية[1].

وتعرفه ايضا بأنه نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في اقتصاد آخر، ويفرض مفهوم المنفعة المستدامة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ومن جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة، وتعتبر المنظمة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10 % من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الاستثمار الأجنبي على أنه التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء التسويق أو البيع أو الإنتاج، أو أي نوع من النشاط الصناعي أو الخدماتي.

الفرع الثاني:أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

على ضوء المفاهيم السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر تبرز لنا أهمية هذا الاستثمار ودوره في التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك من خلال [3]:

- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجي، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات الدولية.
- المساهمة في خلق الفرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة .

---

[1] OCDE, **Benchmark Definition of Foreign Direct Investment**, Fourth edition, 2008, P 14.

[2] مُحَمَّد قويدري، **"تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**،أطروحة كتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص63.

[3] أميرة حسب الله ،مُحَمَّد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة(تركيا . كوريا الجنوبية . مصر)** ، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، 2005، ص ص 16-17.

- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب مدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ومن ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.
- رفع مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تساهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.
- تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتحدد حسب نسبة ملكية المشروع من طرف المستثمر الأجنبي، فقد تكون جزئية أو مطلقة ومن هذا المنطق يتم تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع رئيسية : الاستثمار المشترك والمملوك بالكامل للمستثمر والشركات المتعددة الجنسيات.

أ–الاستثمارات الأجنبية المباشرة المشتركة : هو الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر عن طريق شراكة دولية للنشاط، حيث عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.CD) الاستثمار المشترك انه " اتحاد بين مشروعين أو أكثر للقيام سويا بنشاط مشترك بواسطة كيان مستقل ينشئه ويديره المشتركون "، ان هذا النوع من الاستثمار يساعد كل شريك على الاستفادة من المميزات النسبية للطرف الأخر، فالطرف المحلى تكون له المعرفة التامة بالسوق المحلية ، وبالقوانين والإجراءات والفهم لأسواق العمل المحلية ، أما الطرف الأخر فلديه تكنولوجيا الصناعة والخبرة الإدارية والإنتاج المتقدم ، كما انه بالنسبة للطرفين المشاركة في مشروع جديد تساعد على تقليل رأس المال المطلوب ، مقارنة فيما اذا قام احد الطرفين بمفرده بإقامة المشروع[1].

ب–الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تقوم على إنشاء فروع الإنتاج أو التسويق أو أي نوع من أنواع النشاط ألخدماتي أو الإنتاجي في البلد المضيف، و تتيح له الانفراد والاستقلال بقرارات التسيير و الإدارة عن أي طرف في الدول المضيفة، وملكية المشروع الاستثماري، ويتجسد هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإنشاء فروع جديدة للشركات المتعددة الجنسيات،أو بشراء شركات محليه بالكامل في الدول المضيفة، ويعتبر من الأشكال المفضلة للمستثمرين الأجانب،

[1]عبدالرزاق حمد حسين الجبوري ، **دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية ، الطبعة الأولى** ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، 2014، ص ص 41-42.

في حين يقابله تردد بل ورفض بعض الدول المضيفة بالنظر إلى طبيعة الملكية فيه ، خوفا من التبعية السياسية و الاقتصادية الناتجة عن احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها، وكذا استغلاله لثروات ومواد البلد المضيف.

لكن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، إذ لهذا النوع من الاستثمار مزايا متعددة، حيث تميل مثل هذه المشروعات إلى الكبر والضخامة في الحجم، وبالتالي المساهمة الفعالة في إشباع حاجه السوق المحلي وإيجاد فائض للتصدير، مما يترتب عليه تحسن رصيد ميزان المدفوعات، و المساهمة في التحديث ونقل التكنولوجيا على نطاق كبير في بعض فروع الاقتصاد المرتبطة بهذه الاستثمارات، وخلق فر ص عمل مباشرة وغير مباشر[1].

ج–مشروعات أو عمليات التجميع :تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرف الوطني و الطرف الأجنبي (عام أو خاص) ، حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتوج معين لتجميعها كي تصبح منتوجا نهائيا تام الصنع، وفي بعض الحالات و خاصة في الدول النامية يقوم الطرف الأجنبي بتقييم الخبرة أو المعرفة اللازمة و المتعلقة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين و الصيانة و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد متفق عليه .و مشروعات أو عمليات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروعات الاستثمار للطرف الأجنبي.[2]

د–الاستثمار في صورة شركات متعددة الجنسيات: وتعتبر هذه الشركات من أهم أشكال الاستثمار والمحرك الرئيسي له، حيث أن لها فروع متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة، وتتميز بكبر حجم إنتاجها وتنوعه، وباحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية، كما أنها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدة خصائص اقتصادية هامة منها:كبر حجم هذه المؤسسات،تنوع المنتجات ،التنوع في النشاط ،التشتت الجغرافي ، تركيز الإدارة العليا ،التفوق التكنولوجي.

المطلب الثالث:محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره

يتحدد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال وهذا ما يشار اليه بمناخ الاستثمار.

---

[1] مُحَمَّد صقر .سمير شرف، رولا غازي إسماعيل، **الاستثمارات الأجنبية ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية** ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، المجلد 28 ، العدد03 ، 2006 ، ص ص 159-160 .

[2] بن مريم مُحَمَّد، بن نافلة قدور ،**أثر المتغيرات الحقيقية و النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1987–2015** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 17،سطيف ، الجزائر ، 2017 ص:04.

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك من يصنف العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث (03) مجموعات هي:

1-الجوانب المتعلقة بجانب العرض مثل العمالة الماهرة والبحث والتطوير ؛

2- الجوانب المتعلقة بالطلب مثل: (المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة أو عوامل الجذب، بما في ذلك أسعار الفائدة، ومستويات الضرائب والتعريفة الجمركية، حجم السوق، معدلات الآجور، توزيع الدخل، ورأس المال البشري، التكاليف، وأسعار الصرف، السياسات المالية، السياسات التجارية وغيرها.

3-العوامل المؤسساتية تتمثل في عامل الثقافة ،حقوق الملكية المادية والفكرية ،خفض تكاليف المعاملات خارج عملية الإنتاج و التحكم في المخاطر السياسية ، الفساد و خفض البيروقراطية.

كما يستند مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على مقومات مختلفة، يمكن أن تكون محددا للاستثمار الأجنبي (محددات) وأهمها[1]:

أ –الاستقرار السياسي :يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل التي يراعيها المستثمر الأجنبي عند اتخاذ قرار الاستثمار .ويشمل هذا العامل العناصر التالية:

-الوضع السياسي العام للدولة وما يتسم به من استقرار ،

-نوع نظام الحكم السائد من حيث كونه ديمقراطيا أو ديكتاتوريا،

-درجة الوعي السياسي ودوره في توفير بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب– العوامل الاقتصادية والمالية :وتشمل مايلي:

-مدى استقرار قوانين الاستثمار والقيود المفروضة على رأس المال المستثمر، والتسهيلات المقدمة للمستثمرين.

-مدى استقرار معدل التضخم،

-ملائمة البنية التحتية للمشروعات العملاقة.

-مدى ثبات السوق المالية أمام التقلبات المالية،

-مرونة السياسة المالية والنقدية.

ج – العوامل الاجتماعية والثقافية :وتتمثل فيما يلي:

-السياسة التعليمية والتدريبية والتكنولوجية وتأثيرها على بيئة الأعمال.

-التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لأهمية الاستثمارات الأجنبية.

-دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتطوير القوى العامة،

[1] أمل محمد محمد مصطفى، **دور الحوكمة في توفير مناخ جاذب للاستثمار في جمهورية مصر العربية**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 47، ص ص 416،417.

-الرعاية الصحية للقوى العاملة، وأنظمة التأمينات الاجتماعية السائدة..

د – حجم السوق وإمكانيات نموه :يقاس حجم السوق بعدد السكان في الدولة المضيفة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

هـ – العوامل البشرية :مدى توافر الخبرات الفنية والإدارية والأيدي العاملة المدربة المؤهلة لتشغيل المشاريع الاستثمارية.

و-ملائمة البنية الأساسية :وتتمثل فى العوامل ذات العلاقة بالبنية الأساسية من توافر خدمات النقل، والمواصلات، والاتصالات، والموانئ والمطارات ، وتأسيس مناطق صناعية، ومياه وصرف صحي وتخزين، ومحطات كهرباء وغيرها.

ن-الموقع الجغرافي :يشكل الموقع الجغرافي عامل جذب للاستثمار الأجنبي، حيث أن قرب الدولة المضيفة إلى الدولة الأم ومدى انتمائها إلى تكتلات اقتصادية، من شأنه تقليص تكاليف النشاط الاستثماري من جهة، ومن جهة أخرى يضمن

تصدير المنتجات إلى الدول الأعضاء دون قيود أو عقبات.

وهناك من يصنف محددات الاستثمار الأجنبي في ثلاث أصناف رئيسية هي كالتالي[1]:

أولا:إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر :ويكون ذلك من خلال:

-الاستقرار السياسي، الاجتماعي والاقتصادي؛

- القوانين المتعلقة بالدخول والعمل؛

-معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية؛

- الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر؛

-سياسات الخوصصة.

ثانيا :تيسير الأعمال :وذلك من خلال:

-تعزيز الاستثمار :تتضمن المناخ الاستثماري؛ -سمعة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة؛ - الحوافز الاستثمارية؛

-التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة؛ - خدمات ما بعد الاستثمار.

ثالثا :المحددات الاقتصادية :ويمكن توضيحها من خلال العوامل التالية:

1.**عوامل السوق:** وتشمل حجم السوق، معدل نمو السوق؛ وكذلك إمكانية الوصول إلى الأسواق.

2.**عوامل الموارد**:وتشمل توفر المواد الخام؛ عمالة غير ماهرة رخيصة؛ عمالة ماهرة.

[1] بيري نورة، زرقين عبود، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس ، المغرب : محددات وآثار، دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعادلات الآنية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جوان، 2014 .

3.عوامل الكفاءة: وتشمل تكلفة أصول الموارد؛ كلفة المدخلات الأخرى مثل :النقل، الاتصالات، السلع الوسيطة.

الفرع الثاني:أثار الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي آثار إيجابية و سلبية بالنسبة للبلد الضيف، وهذا يختلف من بلد إلى لآخر، فعلى البلدان المضيفة خاصة النامية منها أن تحسن اختيار النوعيات القادرة على خلق وفرات إيجابية لبقية القطاعات الاقتصادية.

1-الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن إبرازها في النقاط التالية:

-توفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة في البلدان النامية؛

-يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية يتاح إنتاجها لأغراض التصدير أو تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية؛

-تعاني الدول النامية من قلة مهارات العاملين وقدراتهم الإدارية والتنظيمية وبالتالي يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تفادي تلك المشكلة باعتبار عمل تلك المشروعات يرتبط بأساليب ووسائل أحدث وأكثر تطورا في العمل والإدارة؛

-في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة للجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار، وبالتالي تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقات الإنتاجية غير المستغلة وبالتالي يوفر مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى؛

-يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة المشترك إضافة أنه يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد ، ويعتبر الاستثمار المشترك أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول خاصة النامية لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

-استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من قنوات الاتصال وأحدث التقنيات التي تتاح لها، إما من خلال المشروعات المشتركة، باستخدام عدة طرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات المحلية والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وبما ينعكس ايجابيا على معدل النمو.

-رفع معدلات التكوين الرأسمالي، مع خلق علاقات جديدة وتنمية مختلف القطاعات الإنتاجية.

–المساهمة في تخفيض حدة البطالة من خلال خلق فرص جديدة للعمل، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الناتج الوطني المحلي، مما يزيد في الدخل الفردي، وتحسين القدرة الشرائية وبالتالي تشجيع الاستهلاك.

–تنمية المنافسة المحلية في الإنتاج السلع والخدمات مع وجود شركات أجنبية تساهم في كسر حدة الاحتكار الوطني.

-يساعد الاستثمار الأجنبي في الحصول على التكنولوجيا، وتنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول المضيفة.

2–الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر :

الواقع أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به في الغالب الشركات متعددة الجنسيات، ليس في حد ذاته خيرا ، بل ترد عليه عدة انتقادات منها :

–إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تملك من القدرات المالية والتنظيمية وربما السياسية، ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية، وإخضاعها لشروطها بما يتفق مع مصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، وهذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر في حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.

–تهدف الدولة المستثمرة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استنزاف الموارد المتاحة والثروات الطبيعية وتحويلها إلى الدولة الأم أو الدول المتقدمة الأخرى.

–صغر حجم المشاريع الاستثمارية التي تجلبها الشركات الأجنبية، وكبر نسبة التحويلات من الأرباح إلى الدولة الأم، يؤثران سلبا في ميزان المدفوعات، وانخفاض حصيلة الدولة المضيفة من الضرائب، والوقوع في التبعية الاقتصادية والسياسية.

–تركيز الدول المستثمرة على القطاعات الإستخراجية دون مراعاة القطاعات التي تهدف الدول المضيفة إلى ترقيتها[1].

[1] مفتاح صالح،"**واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر** "، مرجع سبق ذكره، ص116.

-إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج، وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات والتي تفوق على ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات وبالتالي تأثيره على ميزان المدفوعات؛

-لا تتوفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية، فالشركات العابرة للقارات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات، وعدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بالاطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الأسرار المتمثلة في الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، فإنها تكون بمقابل وبكلفة عالية وتعمل على تحديدها باستمرار؛

-لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها وفي المجالات المختلفة، ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج، وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة.

– تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نقل أنشطتها الملوثة إلى البلدان النامية، نظرا للقيود المفروضة عليها في بلادها ومن ثم تقوم بالتأثير السلبي في البيئة، في ظل غياب الرقابية الفعالية على أنشطتها في البلدان النامية.

المبحث الثاني: الأسس النظرية للحوكمة الرشيدة

تعتبر الحوكمة أو كما يطلق عليها في اللاتينية (gouvernance) من أهم المتطلبات والضروريات الحتمية التي أضحى تطبيقها أساسا في الآونة الأخيرة، لضمان تنظيم العمل في منظمات القطاع الخاص والعام على كل من المستوى المحلي والإقليمي والعالمي لغرض وضع قواعد ومبادئ لإدارة المؤسسات والرقابة عليها، وتطبيق أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة فيها لتشمل هذه القواعد المتينة ليس فقط منظمات القطاع الخاص فحسب، بل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع العام.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة الرشيدة وأهميتها

تلعب الحوكمة دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد حيث تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية على المدى الطويل من خلال عدة طرق وأساليب.

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة الرشيدة

يعتبر مصطلح الحوكمة الرشيدة في الأدبيات التنموية مفهومًا حديثًا نسبيًا إذا ما قورن ببعض المصطلحات الأخرى، ولكن رغم حداثته إلا أنه انتشر بسرعة فائقة وحظي باهتمام بالغ لما كان متوقع أن يحدثه من نقلة نوعية في تحسين مستوى الأداء العام،حيث تعددت التعريفات التي أعطيت للحوكمة باختلاف الجهات التي أوردتها، وكذا باختلاف مجالاتها وأبعادها.

فلقد قدم **البنك الدولي** لأدبيات التنمية تقرير عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، بعنوان "إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام "وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم، حيث ركز البنك الدولي في أول طرح له لمفهوم الحكم الراشد على أهمية توافر بعدين رئيسين وهما البعد الإداري والبعد الاقتصادي، دون الاكتراث كثيرا للبعد السياسي، فعرفه أول مرة سنة 1989 على أنه " ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة "، وعبر عنه بـ" أسلوب الحكم[1]"، ثم ما لبث أن أعطى للبعد السياسي للمفهوم أهمية مع بداية التسعينيات، حيث حاول خبراء البنك الدولي إعطاء تعريفات أخرى أكثر دقة فعرفوه في التقرير الصادر عن البنك عام 1992 بعنوان "الحكم الراشد والتنمية "على أنه :"عملية التسيير والإصلاح المؤسساتي المتعلق بالإدارة، وباختيار السياسات، وبتحسين مستوى التنسيق، وتقديم الخدمات في المرافق العمومية، باستخدام الأساليب السليمة وروح المسؤولية والشفافية للوصول إلى نتائج الأهداف المسطرة و تحقيق التنمية المستدامة"[2]

الحكم الراشد على حسب **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** والذي تناوله في تقريره الصادر بعنوان" الحكم الراشد من أجل تنمية بشرية "على أنه يشير إلى ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم"[3]. كما وضع البرنامج نفسه تعريفا آخر للحكم الرشيد بأنه: "الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمساءلة ودعم القانون، ويضمن هذا النوع من الحكم وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع، كما يضمن التعبير عن أكثر الفئات فقرا وضعفا عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية."

---

[1] راوية توفيق، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، الطبعة الأولى، 2005 ، ص27.

[2] World Bank ,"**Governance & Development**" , Washington : World Bank , 1992 ,P01

[3] UNDP , **Governance For Sustainable Humain Development**,New York :UNDP, 1997 , P08.

كما ينظر **صندوق النقد الدولي** للحوكمة على أنها "طريقة عمل تصبغ الشفافية على أداء الحكومة ومدى فعالية هذه الأخيرة في إدارة الموارد العامة، إضافة إلى ضمان البيئة اللازمة لعمل القطاع الخاص"[1]

أما بحسب **تقرير التنمية الإنسانية العربية** الصادر سنة 2002 فإن الحكم الرشيد موضوع إنساني و"هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"[2].

الفرع الثاني: أهمية الحوكمة الرشيدة

تتمثل أهمية الحوكمة كونها أنها تشجع على الاستثمار والتنمية المستدامة، ومحاربة الفساد وتشجيع التنافس، كما تشجع على زيادة الانتاجية والابتكار، والعمل بكفاءة وتقليل الفاقد، كما تحافظ على استقرار الأسواق المالية وتنميها ، وتشجع على قيام علاقات تتمتع بالشفافية بين أصحاب الأعمال والدولية ، وهناك عدة نقاط تبرز أهمية الحوكمة نذكر منها [3]:

-إن الالتزام بتطبيق الحوكمة يعد أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار، ولاسيما في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم بالعولمة واشتداد المنافسة بين الشركات من أجل الاستثمار، لذا فإن المنظمات والبلدان التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال عن تلك التي لا تطبق الحوكمة من خلال زيادة ثقة المستثمرين فيها؛

—تساهم الحوكمة في رفع مستوى الاقتصاد لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الداخل والخارج على حد سواء، زيادة على تقليص حجم المخاطر التي تواجه الاقتصاد الوطني؛

-تعكس أهمية الحوكمة بكونها الحل الاقتصادي والاجتماعي لتطوير المجتمعات ككل بالمساعدة على أنها تقلل من حدة الفقر وزيادة الإصلاحات الاقتصادية العالمية من خلال العمل والجهد المنظم لتحقيق النمو الذي يحقق الازدهار و الرفاهية للمجتمعات من خلال تطبيق الحوكمة في القطاعين الخاص و العام؛

---

[1] الطاهر بلعيور, **الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم** , ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي, جامعة فرحات عباس سطيف,كلية الآداب والعلوم الاجتماعية, قسم العلوم الاجتماعية، يومي 7-8 أفريل 2007.

[2] Thomas, (G.Wiss), « **Governance**, **Good governance and global governance** : conceptual an conceptual challenger », Third world quarterv , vol. 21 N° 05.,2000. 797

[3] عقبة قصير وآخرون، "**دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية – دراسة قياسية للفترة 2002_2017**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،2019،ص ص 15_16.

—تهدف قواعد الحوكمة إلى تحقيق الشفافية و العدالة ومنح حق المساءلة فهي تحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، مما يؤدي إلى تنمية الاستثمار و تشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الأرباح وإتاحة فرص عمل جديدة، كما تساهم في الالتزام بإحكام القانون و العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبتهم قانونيا، وتطبيق القوانين يؤدي إلى العمل بجدية واستمرارية للوصول إلى مستوى يكون فيه الأداء جيدا؛

—إن الحوكمة الجيدة تساعد الدولة على جذب الاستثمارات ودعم الأداء ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في

المدى الطويل من خلال تأكيدها على عامل الشفافية والإجراءات المحاسبية؛

—تساهم الحوكمة في استقطاب الاستثمارات الخارجية إذ أن المستثمرون الأجانب ينجذبون إلى أسهم الشركة التي تطبق أنظمة الحوكمة باعتبارها استثمارات في شركة ملتزمة وشفافة.

– التأكيد على مبدئي الشفافية والعدالة في معاملات الشركة، وفي إجراءات المحاسبة والمسائلة والمراجعة المالية، حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة أحد طرفي علاقة الفساد الذي يؤدي إلى استن ا زف موارد الشركة وتآكل قدرتها التنافسية وبالتالي انصراف المستثمرين وعزوفهم عن الاستثمار.

–تتبنى الحوكمة معايير الشفافية والعدالة في التعامل مع المستثمرين ومع المقرضين وهذا سوف يساعد على تفادي حدوث الأزمات المصرفية.

–إن تطبيق الحوكمة يقوي ثقة الجمهور والمتعاملين مع الشركات ويساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها ، وهذا بدوره يعزز من القدرة التنافسية للدولة.

–ان تعزيز الحوكمة الرشيدة سوف يعمل على إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية من جهة، ومن جهة ثانية يوفر له البيئة المناسبة للاستثمار من خلال زيادة الشفافية والتحسين من إجراءات التنبؤ، والترويج لمعايير أفضل لتقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلى توفير الأمن والاستقرار والإطار القانوني المحفز للاستثمار كالإجراءات الإدارية المبسطة، ومحاربة الفساد و البيروقراطية في الإدارات العمومية، وإقامة نظم قانونية وقضائية و محاسبية فعالة، كل هذه الإجراءات سوف تساعد على تسريع وتحفيز القطاع الخاص بالقيام باستثماراته بما يحقق التنمية في البلد، كما أنها تدعم جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

المطلب الثاني:خصائص الحوكمة

إن خصائص الحوكمة الجيدة عديدة ومتنوعة، وهذه الخصائص أو المعايير تتوزع بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية، وتتمثل في:

[1] احمد زيطوط، **الحكامة من اجل التنمية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد30 ، العدد 205، ص ص 341.342.

- **الشفافية (Transparency)**: وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفّر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها[21]
- **المشاركة (Participation)**: بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة، تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات[3]
- **حكم أو سيادة القانون(Rule Of Law)**: بمعنى أن الجميع، حكّاماً و مسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، و تكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية.
- **المساءلة (Responsabilisation)**: بمعنى أن يكون جميع المسئولين والحكّام ومتّخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.
- **التوافق (الإجماع) (Consensus Orientation)**: بمعنى أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معيّنة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات
- **المساواة(Equity)** : يخضع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحاكمية الرشيدة، فهم متساوون بالحقوق والحريّات والكرامة.
- **الكفاءة والفاعلية(Effectiveness and Efficiency)** : الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدّم والازدهار والتطلّع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع.

---

[2] ماجد بربريس وآخرون **الحكم الراشد وآلياته لتفعيل التنمية المستدامة في المجالات الحضرية**"، أعمال الملتقى الدولي حول التخطيط الحضري والتنمية المستدامة، ص 57.

[3] نفس المرجع ، ص 58.

- **العدل**: والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلّع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة و المهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.
- **الرؤية الإستراتيجية(Strategic Vision)**: حسب مفهوم الحاكمية الرشيدة، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتّى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحاكمية الرشيدة، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.

- **اللامركزية**: إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة، بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكّل بعداً عميقاً في تحقيق مفهوم الحاكمية الرشيدة، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى.

- **المطلب الثالث: عناصر الحوكمة الرشيدة**

إذا ما أريد للحوكمة الرشيدة أن تؤسس فعليا، لابد من وجود هيئات تعمل على تجسيدها ميدانيا، لأن دون ذلك يكون هذا المفهوم مجرد مصطلح نظري فقط، لذا لابد أن تكون الحوكمة الرشيدة مشروع مجتمع بسائر مكوناته، تساهم فيه أجهزة الدولة الرسمية والمؤسسات غير الرسمية كالمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، و يمكن لهذه المؤسسات مجتمعة أن تساهم في بلورة وتجسيد الحوكمة الرشيدة.

- **أ –مؤسسات الدولة**: فالحكومة هي أهم مؤسسات النظام السياسي تنصب وظيفتها الرئيسة على تصميم السياسة العامة والإشراف على تنفيذها. وتظهر الحكومة في المؤسسات الحاكمة ويكون لهذه المؤسسات وجود كامل أو وجود جزئي في ثلاثة سلطات[1] أو وظائف داخل النظام السياسي وهي:
- السلطة التنفيذية: وهو الفرع المسؤول عن اقتراح وتنفيذ السياسة العامة و تشمل رئيس الحكومة أو رئيس الوزراء و المعاونون الرئيسيون و الوزراء و القيادات.
- –السلطة التشريعية: و هو الفرع المسؤول عن اقتراح و إقرار و مراقبة و تقييم السياسات العامة في شكل تشريعات و قوانين و خطط و يشمل جميع الهيئات النيابية على المستوى الوطني أو المحلي.

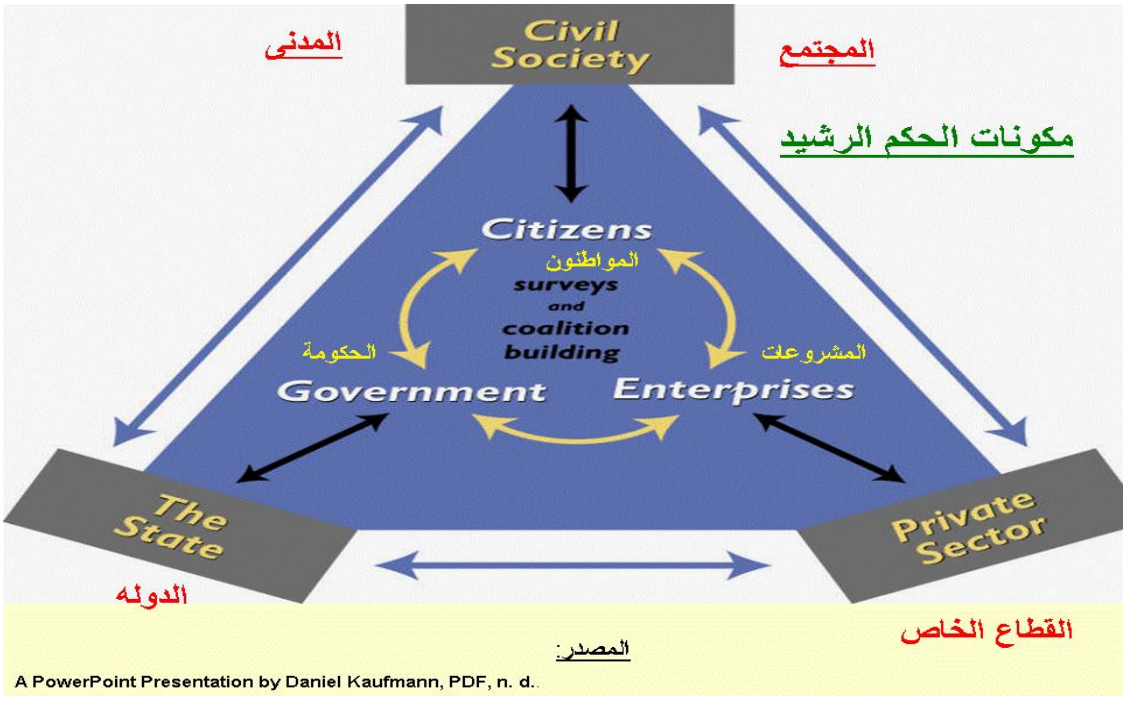
[1] فارس رشيد البياتي،**التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص 113.

- –السلطة القضائية: وهو الفرع المسؤول عن تطبيق وتفسير القوانين والبت في الخصومات، ويتمتع هذا الفرع عادة بنوع من الاستقلالية الذاتية.

ب–القطاع الخاص: أصبح القطاع الخاص يلعب دورا كبيرًا كشريك في الإدارة والتنمية، وهذا ما يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله، فهو يستطيع أن يوفر الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لعمليات التنمية بالشراكة مع السلطات المحلية وأجهزة الدولة

ج–المجتمع المدني: يعرف المجتمع المدني بأنه "مجموع التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بالقيم الديمقراطية"، ويتكون من مجموعات منظمة أو غير منظمة وأفراد يتفاعلون اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا وينظمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية، ويشمل النقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدينية والخيرية،إضافة إلى التعاونيات ومنظمات تنمية المجتمع والجمعيات المهنية..،[1]

شكل رقم 01: عناصر الحوكمة الرشيدة



المبحث الثالث:أبعاد و مؤشرات الحوكمة الرشيدة

[1] مُحَمَّد، جبريل، **الولاء المدني مقابل الولاء العضوي دراسة لحالة الحكم في فلسطين**، 2005 ، ص 19

تتعدد معايير ومؤشرات الحوكمة، باختلاف توجهات الهيئات والمنظمات الدولية التي وضعتها، وعلى العموم فإن كل هذه المعايير على تنوعها تأخذ بعين الاعتبار الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، والتي تمثل أبعاد الحوكمة الرشيدة.

المطلب الأول:أبعاد الحوكمة الرشيدة

حسب المفاهيم التي جاءت بها المؤسسات الدولية حول الحوكمة الرشيدة من أجل ممارسة سلطة سياسية واقتصادية واجتماعية وفق آليات يحقق بها المصالح المشتركة، ومن خلال تجسيد أبعاد مختلفة وهي:

1-البعد السياسي: تعتبر الرشادة السياسية أهم مفهوم في إطار البعد السياسي المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحوكمة الرشيدة، من خلال:

- تنظيم انتخابات حرة و نزيهة وشفافة مفتوحة لكل المواطنين والأحزاب السياسية[1].

- ضمان مشاركة سياسية واسعة النطاق والتي تعد الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة و تمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم و حكمهم من جهة ثانية

-وجود صحافة مستقلة ومنافسة قادرة على تشكيل رأي عام واع و نام: وهي تدخل في إطار الحريات العامة التي تكفلها دولة الحق والقانون[2].

-وجود سلطة قضائية مستقلة قادرة على تطبيق القانون وهيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن[3]..

2-البعد التقني والإداري: يتعلق هذا البعد أساسا بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءة وفعالية موظفيها، فترشيد الإدارة العامة وتأمين استمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها، والتي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها[4].

فالرشادة الإدارية تعني التسيير العقلاني، الشفاف والعادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع، من خلال إتباع إستراتيجية شاملة تمكنها من تحقيق أهدافها،ومراعاة حجم الهيكل التنظيمي،ومدى تكيفه و طبيعة البيئة المحيطة، وذلك بهدف القضاء على أشكال الفساد الاجتماعي و المحسوبية، وتشجيع الديمقراطية المحلية.

---

[1] حسن مسعودي ، **الديمقراطية: أسئلة و أجوبة** ، دار ميريت ،دون تاريخ نشر ، لجزائر، ص 35.

[2] المنظمة العربية لحرية الصحافة ، **حالة الصحافة العربية 2004** ، لندن ، دون دار نشر ،افريل 2005 ، ص 12.

[3]) James ROSENAU, Globalization and governance. governance. Blesk for suslsbution , in site: http://www.fes.sle/apg/online.2003/ ARTRO.senau.PDF و

[4] موسى لوزي ، **التنمية الإدارية: المفاهيم ،الأسس والتطبيقات** ، دار وائل للطباعة و النشر ، الأردن ،2006 ، ص 71.

كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة [1].

3-البعد الاقتصادي والاجتماعي: لا يمكن إغفال أهمية البعد الاقتصادي للحكم الرشيد، فيمثل هذا البعد أحد أهم محاور الحوكمة كخطوة أساسية في النظام الديمقراطي، حيث أن المضمون المحوري للحوكمة في المجال الاقتصادي هو انسحاب الدولة من هذا القطاع وفتح المجال للحريات الاقتصادية. وبتعبير آخر، نجد مرجعية الرشادة الاقتصادية في العلاقات السوسيو اقتصادية أي النسق الاقتصادي الليبرالي، وخاصة في مبدأ الانسحاب الاقتصادي للدولة (Moins d'Etat)الخاص بتحديد وظائف الدولة الاقتصادية والإجتماعية وتشجيع القطاع الخاص، والذي عبر عنه الأستاذ (Etienne le Roy) بدولة ~RE~ والتي تعني الدولة الإصلاحية Réformateurو الدولة المصلحة Réconciliateur وكذلك الدولة المنظمة Régulateur ودولة إعادة التنظيم Réorganisateur.[2]

وبهذا نجد أن البعد الاقتصادي يتضمن بعدا اجتماعيا يهدف إلى تحقيق الفعالية في نشاط الحكم الذي يعتبر راشدا إذا لبى حاجات الناس في الحاضر وحاجات الأجيال في المستقبل. ورفع المستوى المعيشي للمواطنين وتحسين نوعية الحياة وحماية حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: مؤشرات الحوكمة الرشيدة

على الرغم من تعدد مؤشرات قياس الحوكمة، إلا أن هذه المؤشرات تختلف من ناحية جودة المقياس ودقته وشموليته، وهناك مؤشرات لها قبول أكبر واستخدام أكثر، ومصداقية أعلى من باقي المؤشرات من قبل المستخدمين، وتعتبر المؤشرات العالمية للحوكمة من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة، وهي أحد منتجات البنك الدولي والتي قدمها كمؤشر شامل لقياس جودة الحكم وليس كبديل للمقاييس الأخرى، حيث أن المؤشرات العالمية للحوكمة تستخدم نتائج المؤشرات الأخرى في بناء مؤشرات شاملة لقياس جودة الحكم والتي تم بناؤها باستخدام 32 مصدرا للبيانات و441 متغيرا، الأمر الذي يضفي مزيدا من الشمولية على المؤشرات العالمية للحوكمة، فضلا على أن هذه المؤشرات تغطي 213 دولة وإقليما.

[1] حسن كريم ، **مفهوم الحكم الصالح** ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004، ص97.

[2] PNUD , **Governance For Sustainable Humain Development** , op-cit , P11

قام معهد البنك الدولي التابع للبنك الدولي بإشراف **دانيال كوفمان** وآخرين بوضع ستة معايير للحوكمة الرشيدة تأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي، الاقتصادي والمؤسساتي وهي[1]:

–مؤشر حق التعبير(إبداء الرأي) والمساءلة (Voice and Accountability): يقيس هذا المؤشر: الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، والحريات المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات، كما يقيس المؤشر مقدار مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير و وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.

–مؤشر الاستقرار السياسي (Political Stability): يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات إثنية، أو نزاع مسلح، أو قلاقل اجتماعية أو تهديد إرهابي، أو صراع داخلي، أو تشتت الطبقة السياسية، أو تغييرات دستورية أو انقلابات عسكرية، ويقيس المؤشر عوامل استقرار النظام السياسي في وجه الأخطار الداخلية والخارجية.

–مؤشر فاعلية الحكومة (Government Effectiveness): يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة، نوعية الخدمات العامة المقدمة، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يقيس فعالية وضع السياسات وتطبيقها في هذه المجالات، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

–مؤشر نوعية التنظيم وعبء الضبط (Regulatory Quality): يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: حدوث تدخلات سياسات في حرية السوق مثل التحكم بالأسعار، والرقابة غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع، كما يقيس قدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات ناجحة تتيح المجال وتشجع تطور القطاع الخاص.ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسية التي تواجه الشركات؛

–مؤشر سيادة القانون (Rule of Law): ينطوي المؤشر على عنصرين هما: حيادية القوانين، ومدى تقيد والتزام المواطنين أو إلزامهم بها. بمعنى أن الجميع، حكّاماً ومسؤولين، ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون. وعلى سبيل المثال، يجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع، وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، و تكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية.

[1]عبد اللطيف بن نعوم، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2016، ص36

–مؤشر مدركات الفساد (Control of Corruption): يعرف المؤشر الفساد بانه، سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل مصالح خاصة، وعلى سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوي في أثناء المشتريات والعمولات واختلاس الأموال العامة.

ويقيس المؤشر مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد، ومدى إمكانية استغلال النفوذ والأموال والسلطة العامة للمصلحة الشخصية على كل المستويات، والقدرة على الاستيلاء عليها من قبل النخب السياسية والاقتصادية.

ولكل مؤشر من المؤشرات الستة للحكم الراشد ترتيب مئوي يتراوح بين صفر و100 % وهو مؤشر يرتب كل دولة ضمن كل دول العالم، بحيث أن صفر يوافق أدنى ترتيب و100 يوافق أعلى ترتيب.

كما تكون النسبة المئوية مقارنة، تأشيرية وليست مطلقة بحيث أعلى من 75% وضع مقارن ممتاز، أعلى من 50% وضع مقارن جيد، أعلى من 25% وضع مقارن متوسط، أعلى من10% وضع مقارن ضعيف وأقل من 10% وضع مقارن ضعيف جدا[1].

[1] ناجي بن حسين، **الفساد: أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته –إشارة لحالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، حجم 04، رقم 04، ص 29.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة الرشيدة، حيث يمكن القول أن الحوكمة الرشيدة هي الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات في الدولة من خلال سياسات، وآليات، وممارسات تقوم على مبادئ الشفافية، والمشاركة، والمساءلة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتسعى لتحقيق العدالة، وعدم التمييز بين المواطنين، والاستجابة لاحتياجاتهم، وتحري الكفاءة للوصول بالسياسات والخدمات لأعلى مستوى من الفعالية والجودة بشكل يُرضي المواطنين.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحكم الراشد أصبح يمثل أهم العوامل الضرورية لتحسين وتهيئة المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة المضيفة، إذ أضحى من الواجب التركيز على مختلف الجوانب المرتبطة به، وكيفية تأثيرها على قرارات المستثمرين بشأن نقل وتوطين استثماراتهم بالدول المضيفة.

الفصل الثاني:

علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر

بالحوكمة الرشيدة، وواقعهما في الجزائر

تمهيد:

عندما أدركت الدول الأثر الايجابي للاستثمارات الأجنبية على اقتصادياتها سارعت لجذب أكبر قدر منها، إلا أن تحقيق هذه الغاية لن يكون إلا بوجود بيئة استثمارية تنافسية جذّابة للمستثمرين وهي الحلقة المفقودة للكثير من الدول النامية الساعية للنهوض باقتصادياتها.

ونظرا للأهمية التي أصبحت تحتلها مبادئ الحوكمة الرشيدة، فقد أولتها مختلف الدول النامية وعلى رأسها الجزائر اهتماما واضحا وأصبحت جزءا من برامج عملها، خاصة وأن الحوكمة أصبحت من أهم العوامل اللازمة لتحسين ملائمة وجاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر، وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة المختلفة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الجزائر للفترة (1996-2020) وذلك من خلال ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ميكانيزمات تأثير الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني : واقع الحوكمة في الجزائر

المبحث الثالث : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول : تأثير الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال هذا المبحث سوف نتعرض إلى أهم قنوات تأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر، انطلاقا من مؤشر حرية التعبير والمساءلة ثم الإستقرار السياسي، ثم فعالية الحكومة،ونوعية الأطر التنظيمية، ثم مؤشر مراقبة الفساد ، لنصل في الأخير إلى مؤشر سيادة القانون.

المطلب الأول : تأثير الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية السياسية

سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح مدى تأثير الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية السياسية و هذا بتناول مؤشر حرية التعبير و مؤشر الإستقرار السياسي.

الفرع الأول : تأثير حرية التعبير و المساءلة على الاستثمار الأجنبي المباشر

انقسمت الدراسات التي تناولت علاقة الديمقراطية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دراسات مؤيدة للدور الإيجابي الذي تلعبه الديمقراطية في تحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وآراء أخرى تعارض ذلك الدور الإيجابي.

الأثر الايجابي للديمقراطية :

تعكس الديمقراطية مصداقية السياسات العامة للدولة ومدى الاستمرارية التي تتصف بها هذه السياسات، فضلا عن درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، الأمر الذي يمكن المستثمرين من القدرة على التنبؤ بالسياسات الحكومية والمخاطر بالدولة المضيفة، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والدولة المضيفة في شكل تأسيس مشروع جديد أو المشاركة في مشروعات قائمة[1] . كما أنه لا يتضمن إمداد برؤوس الأموال فقط ولكن أيضا تقديم أصولا احتكارية ومهارات وخبرات فنية لذلك فلا بد وأن يأخذ في اعتباره المخاطر السياسية في الدولة المضيفة ومدى مصداقية الحكومة في سياستها المعلنة اتجاه هذه الاستثمارات وعدم تعرضها للتغيير المستمر أو تحويلها في غير صالح المستثمر الأجنبي . وتتمثل تلك المخاطر السياسية المباشرة والتي تؤثر على عمليات وأرباح تلك الاستثمارات في التأميم ونزع الملكية وإعادة تحديد معدلات الضرائب، هذا إلى جانب المخاطر السياسية غير المباشرة والمرتبطة بفرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال وتخفيض قيمة العملة والقرارات الأخرى المرتبطة بالسياسات الاقتصادية للدولة والتي لا تستهدف الشركات متعددة الجنسيات مباشرة ولكنها تؤثر على أدائها.

كما تؤثّر الأنظمة الديمقراطية على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن شكل ونمط الدخول إلى أسواق الدول المضيفة، حيث يتضح مدى تأثير الأنظمة والأحزاب السياسية على قرارات الشركات متعددة الجنسيات

[1]صادق صفيح، الاستثمار الأجنبي المباشر و الحكم الراشد " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة ، أبو بكر بلقايد، تلمسان ، 2015/2014 ، ص 125-126

بشأن توطين استثماراتها بالخارج من خلال محاولة تلك الشركات التقليل من استثماراتها في أصول مادية مملوكة في الدول المضيفة، إضافة إلى تخوّف تلك الشركات من المخاطر السياسية التي يمكن مواجهتها باقتصاديات تلك الدول، والتي تتمثل في قيام حكومات تلك الدول بتغيير سياساتها اتجاه الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي يؤثر على مستوى العائد المتوقع من تلك الاستثمارات .

وعلى ضوء ذلك، نجد أن الأنظمة السياسية التي تتميز بالديمقراطية وتعدد الأحزاب تعد أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أنها تساهم في التقليل من مخاطر وتكاليف الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية لتلك الاستثمارات، وعلى العكس من ذلك تتميز أنظمة الحكم المتسلط(غير الديمقراطية) بارتفاع درجة مخاطرها السياسية،الأمر الذي تقرر معه الشركات متعددة الجنسيات تجنب الاستثمار بهذه الدول.[1]

وتعكس الديمقراطية أيضا كفاءة الأطر المؤسسية التشريعية والقانونية والقضائية، و بالتالي مكافحة الفساد والبيروقراطية، وذلك نظرا لما تتميز به الأنظمة الديمقراطية من استقلالية القضاء وعدم تحيّزه، وتفعيل دور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام، وينطوي ذلك بالضرورة على توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي في حماية حقوقه وممتلكاته بالاقتصاد المضيف، هذا إلى جانب عدم تعرضه للممارسات المرتبطة بالفساد والبيروقراطية.

وكذلك من وسائل الديمقراطية ضمان كل الحقوق المدنية والسياسية التي تمكن الأفراد من التعبير عن آرائهم بحرية و ممارسة حقوقهم السياسية بكل حرية، مما يوفر الحرية السياسية التي تخول لأفراد الشعب التعبير عن آرائهم و المساءلة و المشاركة في صنع وتنفيذ القرارات و القوانين[2]

الآثار السلبية للديمقراطية:

هناك من عارض فكرة أن الديمقراطية تأثير إيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر،و في هذا السياق وجد (O'Donnell 1978 and 1988)أن هناك علاقة جيدة بين الحكام المستبدين و المستثمرين الأجانب ، بسبب اهتمام القادة السياسيين بالفوائد الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، فالمستبدين يحمون رؤوس الأموال الأجنبية من الضغط الشعبي من أجل رفع الأجور، الحماية الشديدة للعمال، أو بفرض ضرائب أقل..

الفرع الثاني : تأثير الإستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر

تفيد الكثير من الأبحاث التي أنجزت أن هناك ارتباط سلبي بين عدم الاستقرار السياسي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، فعملية الاستثمار تتوقف على مدى توفر الاستقرار السياسي و الأمني ، إذ لا يمكن تصور انتقال رؤوس الأموال إلى بيئة فاقدة لهذا الشرط حتى في ظل ارتفاع المردودية المتوقعة من عملية الاستثمار، و يعود ذلك إلى اتصاف رأس المال بالحذر و الخوف الشديد، و بالتالي فهو يبحث بطبيعته عن الأمان و

[1] صفيح صادق، مرجع سبق اذكره، ص 128.

[2]أحمد صابور حوحو، مبادئ و مقومات الديمقراطية،مجلة الفكر ، العدد الخامس، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، دون ذكر السنة ، ص 326.

الاستقرار، كما تتطلب عملية استثمار رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة افقأ زمنيًا متوسط أو طويل الأجل لكي يتمكن المستثمر الأجنبي من تغطية تكاليفه و تحقيق الأرباح[1].

و لقد أكدت العديد من الدراسات الميدانية على العلاقة السلبية بين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و غياب الاستقرار السياسي في الدول المضيفة ، منها دراسة Basi سنة 1963 التي أوضحت أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية ، كما أكدت ذلك الدراسة التي قام بها Petrochilas سنة 1984 في اليونان للفترة (1955-1978)، و قد تم تدعيم نتائج الدراسات السابقة بأعمال Schneider و Frey سنة 1985 و التي شملت 54 دولة نامية [2].

ومن بين مظاهر عدم الاستقرار السياسي التعاقب السريع للحكومات مما ينعكس سلبيا في عدم استقرار السياسات الاقتصادية و بالتالي عدم وضوح الخطوط العريضة لاقتصاديات الدول المضيفة، إضافة إلى انتشار الخلافات السياسية و تحولها إلى عنف و اندلاع الحروب الأهلية. لذلك فالاستقرار السياسي هو ضمان الحفاظ على رأس مال المستثمر الأجنبي و عدم تعرضه إلى مختلف المخاطر السياسية الأخرى كالتأميم والمصادرة و نزع الملكية، و يصبو الاستقرار السياسي إلى الحد من المنازعات الإقليمية التي تزيد من احتمالات قيام الحروب ، وغياب الانقلابات العسكرية والإغتيالات السياسية في الدول المضيفة التي تؤثر سلبا على مصالح المستثمر الأجنبي ، وبالتالي فإن ضرورة تقوية أسس الحكم الرشيد في المجال السياسي ينعكس إيجابيا على اطمئنان المستثمر الأجنبي [3].

المطلب الثاني : تأثير الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الاقتصادية

إن للحوكمة الرشيدة تأثير واضح وجلي على الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الاقتصادية وذلك من خلال كل من مؤشر فعالية الحكومة و مؤشر نوعية الأطر التنظيمية ، وهذا ما سنوضح من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: فعالية الحكومة و تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

في واقع الأمر يظل الدور الذي ينبغي على الحكومات أن تلعبه في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، المحور الأساسي الذي تدور حوله العديد من مناقشات واضعي السياسات ، فلابد أن يكون من ضمن اهتمام حكومة الدولة المضيفة، تسهيل عملية إدماج المستثمر الأجنبي في الوسط الاجتماعي و الثقافي، نظرا لتركيز المستثمر الأجنبي على نمط المعيشة ونوعية التعليم و مستوى الخدمات الصحية و تكلفتها ، و توفر دور الثقافة، ومعدل الفقر ومعدل البطالة ، العادات و التقاليد، نشاطات النقابات العمالية(عدد ومدة الإضرابات)،و اللغات

[1] محند عميروش شلغوم، مرجع سبق ذكره ، ص 82-83.

[2] عمر صقر، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

[3] نفس المرجع السابق، ص 55.

المستعملة ، و مستوى الجريمة ، و التفاوت المسجل في توزيع الدخل ، و مدى تفضيل المستهلكين بالدول المضيفة للمنتج الوطني على غيره ، و مستوى ترحيبهم بالأجانب ككل ، و لابد للدول المضيفة أن تلعب الدور المنوط بها في توفير الأمن و الإستقرار الاجتماعيين، و نشر الطمأنينة بين أفراد المجتمع ، و تهيئة الرأي العام للتعامل الإيجابي مع المستثمر الأجنبي.

و لقد توصل أوجوروا سنة 1978، و كونتراكتور 1991 إلى أن الاستقرار السياسي و الاجتماعي على جانب كبير من الأهمية في شرح تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره يقلل من حالات عدم اليقين لدى المستثمر المحتمل ، و يشجع المستثمر الموجود على زيادة حجم استثماراته و ربما إعادة استثمار أرباحه[1].

الفرع الثاني : نوعية الأطر التنظيمية و تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الاطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي، وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة، حيث أن عدم التطبيق الجيد واحترام القوانين المعمول بها في مجال الاستثمارات يؤدي إلى نتائج وأثار سلبية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما إن عملية تفعيل الاستثمارات إجمالا تستلزم تهيئة الأطر القضائية والأنظمة التشريعية التي تمنح المستثمر حرية التملك للمشاريع، وعادة ما يستدعي تحقيق هذا المسعى وقتا طويلا، مما يوجب التزام سياسي حقيقي من قبل الدولة قصد إقرار هذه القوانين في زمن قياسي وضمان أقل قدر من المعوقات الاستثمارية، ويشمل الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار ما يلي:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتصف بالوضوح والاستقرار والشفافية،
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية،
- وجود نظام قضائي مستقل، يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات الناشئة بين المستثمر والدولة المضيفة بالكفاءة العالية والنزاهة المطلوبة،
- وجود ضمانات كافية تقي المستثمر وتبدد مخاوفه من كل أنواع المخاطر وتزرع بدلها الطمأنينة، وتزيد من فرص حصوله على العوائد الاستثمارية المجزية.

إن قدرة أي دولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تكمن في وجود أطر تنظيمية تنظم أنشطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وذلك بإنشاء جهاز يكون قائم بذاته لأجل القيام بمختلف المهام التي تخص تنظيمه، تدعيمه و ترويجه ، و هذا ما نصت عليه أغلب تشريعات الدول المضيفة ، وتم تحديد مهامه في[2]:

- تنظيم و توجيه الاستثمارات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة.

---

[1] محند شلغوم عميروش، مرجع سبق ذكره،ص 83-84 .

[2] نفس المرجع السابق ، ص97.

- منح الموافقات الخاصة بمشروعات الاستثمار بعد دراستها؛
- متابعة و مراقبة إنجازات المستثمرين الأجانب ومدى تطبيقهم للإلتزامات المتفق عليها؛
- تقديم المساعدات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى التمهيدية و حل المشكلات التي تواجه المستثمر الأجنبي؛
- الترويج لفرص الاستثمار داخليا و خارجيا من خلال توفير المعلومات و البيانات المختلفة و وضع قوائم تحدد ترتيب الأولويات للمجالات الاستثمارية التي يحتاج إليها الاقتصاد؛

كما تساهم جودة اللوائح و الإجراءات التنظيمية للدولة في تهيئة المناخ الاستثماري المؤسسي" الاقتصاد المؤسسي" الذي يتكون من النظام الإداري و الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية في زيادة حجم الاستثمارات في الدولة، فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلامة الإجراءات و وضوحها و عدم وجود تعقيدات إدارية، كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و العكس صحيح. فإن جودة الأطر المؤسسية المرتبطة باللوائح و التنظيمات تمكن من تعظيم الاستفادة الحقيقية من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (Matthias.B,José.L،2006)، التي أشارت إلى أنه لكي يتم جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن الأمر يتطلب تحسين جودة اللوائح والتنظيمات في الدول المضيفة [1] ، كما أن جودة الأطر المؤسسية التنظيمية تؤثر على قرار التوطّن للمستثمر الأجنبي و بصفة خاصة في المشاريع ذات الصلة بالبنية الأساسية (التحتية) بالدول النامية ، الأمر الذي دفع حكومات هذه الدول إلى تبني قواعد و آليات تتميز بالمصداقية في السياسات المعلنة عن الإيرادات والتكاليف المرتبطة بالخوصصة إضافة إلى جودة اللوائح والتنظيمات المرتبطة بتحديد الأسعار و الأرباح. وهذا ما أكدته نتائج دراسة (Colin.K,David.P,Yin-Fang ،2006) [2] أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مشروعات البنية الأساسية تتأثر ايجابيا بفعالية الأطر المؤسسية المرتبطة باللوائح و الإجراءات التنظيمية بالدول المضيفة ، نظرا لان مثل هذه المشروعات تحتاج إلى استثمارات ضخمة ، علاوة على أنها طويلة الأجل.

انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن المشكلة الرئيسية ليست في مدى وجود القيود واللوائح التنظيمية أو عدم وجودها، ولكن المشكلة تتمثل في مدى كون هذه اللوائح و التنظيمات مصممة و معدة بشكل يحفز و يشجع على المنافسة، و يتم تنفيذها في جو من الشفافية بعيدا عن الممارسات المرتبطة بالفساد ، و الشكل

[1]صادق صفيح،مرجع سبق ذكره، ص 150.149.

[2]Colin K, David P, and Yin-Fang Z, Foreign Direct Investment in Infrastructure in Developing Countries, DoesRegulationMake a Difference, Transnational Corporations, Vol 15, No1, 2006, p 149

الذي يساهم في تحسين جودة المناخ الاستثماري المؤسسي اللازم لجذب وإستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشر [1] .

المطلب الثالث : تأثير الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الإدارية

لدراسة تأثير الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الإدارية يجب دراسة تأثير مؤشر سيادة القانون و مؤشر مراقبة الفساد و تأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر ، و هذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

الفرع الأول : سيادة القانون (النظام القانوني) و تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر[2]

إن نجاح الدول المضيفة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب وجود نظام قضائي فعال وعادل، وسمو القواعد القانونية والتنظيمية على كافة المتعاملين الاقتصاديين وعدم التمييز بين المستثمرين المحليين و الأجانب، وهذا ما يعرف بسيادة أو حكم القانون، فالخروج عن هذه القواعد و تحيز القوانين و التشريعات يؤدي إلى تفشي الفساد الإداري، المالي و السياسي.

فسيادة القانون تعتبر آلية في مكافحة الفساد الذي يعتبر كعامل من عوامل جذب رؤوس الأموال الأجنبية، و الشرط الأساسي لمكافحته ووجود إطار قانوني صالح و هيكل مؤسساتي يطبق القانون دون الأخذ بالاعتبار المحاباة أو التعسف.

ويترجم النظام القانوني السياسات الاقتصادية في صورة قواعد و إجراءات سواء من حيث القواعد التي يحتويها أو المؤسسات المسؤولة عن تطبيقها أو نظام القضاء، و يجب أن تكون هذه القوانين واضحة و معروفة لأن عملية الاستثمار تتطلب إعداد تنظيم قانوني متكامل قدر الإمكان يعامل المستثمر الأجنبي على أسس ثابتة و واضحة، و لا يقتصر على تحديد المزايا التي يتمتع بها فقط، بل يجب أن يتسع هذا التنظيم ليشمل مختلف جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر، بدءاً بطرق جذبه مروراً إلى طرق معاملته و حمايته و انتهاءاً بتصفيته و لبلوغ ذلك يجب على التشريعات أن:

- تتميز بالتفاصيل الدقيقة التي تعالج كل المسائل الموضوعية و الإجرائية المتعلقة بالعملية الاستثمارية بالإضافة إلى تبنيها للوائح التنفيذية؛
- تتصف بالديناميكية العمل على تطويرها بشكل دائم وتحديثها بشكل يتناسب مع التطورات والمستجدات المختلفة، أي من دون المساس بمبدأ استقرار التشريع لتوليد الثقة لدى المستثمر الأجنبي؛

[1] صادق صفيح، مرجع سبق ذكره، ص154.

[2] محند عميروش شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص93-96.

- الاستفادة من تجارب بعض الدول التي نصت تشريعاتها على معاملة الخسائر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في حالات الطوارئ بنفس معاملة المستثمر المحلي ، وخضوع المستثمر الأجنبي للدستور و بالتالي تمتعه بأرفع و أسمى قواعد الحماية التشريعية ، و يجب أن يشمل الجانب القانوني إضافة إلى التشريعات الخاصة بالاستثمار و كيفية معاملته على مختلف التشريعات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية، و منع الاحتكار ودعم المنافسة، و محاربة القطاع الموازي و قوانين الشركات والخصخصة، وقوانين تحرير التجارة و رأس المال، ولا يمكن لهذه القوانين أن تمارس تأثيراً إيجابياً في المستثمر الأجنبي إلا إذا تأكد أنه سوف يتم تنفيذها و تجسيدها، لذلك لابد أن تكفل الجهة التنفيذية (الحكومة) تحويل هذه التشريعات إلى إجراءات فعلية واضحة و مستقرة.

تشير دراسة (john.H، 2003) في هذا الصدد عن العلاقة بين دور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام والاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة تتمثل في مدى عدالة وشفافية ومصداقية النظام القضائي والتشريعي وسيادة القانون ، خاصة في ظل توجه معظم الدول نحو اقتصاد السوق فهي تحتاج إلى تبني سياسات و استراتيجيات لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تعديل الأطر المؤسسية والتشريعية لتفعيل دور القانون، بهدف خلق مناخ استثماري مستقر قابل للتنبؤ بالسياسات المتوقّعة وبما يحقّق حماية للحقوق والممتلكات وأيضا يقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ومن المهم القول بأن دور النظام القانوني ليس هو زيادة المزايا ولكن تقليل احتمالات المخاطر وبث الثقة في العلاقات الاستثمارية، وينبغي أن لا يكون النظام القانوني الاستثمار عرضة للتغيير من وقت إلى آخر دون ضرورة حيث يؤدي سرعة تغيرها إلى عدم إتاحة الفرص الكافية لتعديل أوضاع المستثمرين بما يتناسب مع التغيرات الجديدة [2] .

الفرع الثاني : مراقبة الفساد و تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر

اختلفت الدراسات حول العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر، فهناك من يرى أن الفساد يشكل عائقا أمام توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فمن خلال دراسة تحليلية لمجموعة من البلدان أثبتPlekhanov) أنه إذا تحسن مستوى السيطرة على الفساد في البلد المقصود فإن تدفقات الاستثمارات من الدول النظيفة ترتفع أكثر مما عليه في البلدان التي لديها معدلات مرتفعة للفساد.

---

[1]صادق صفيح، مرجع سبق ذكره، ص 154-155.

[2]جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2015/2014 ،ص 58.

وتشير معظم الدراسات في الأدبيات المتعلقة بالفساد على أنه يوثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي بداية 1990 انتبه الباحثين في مجال الأعمال التجارية الدولية إلى العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وجد (Hines and James 1995) أنه بعد السيطرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المضيفة، فإن الفساد يوثر سلبا على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر (خلال الفترة 1977-1982) في الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه النتيجة تتفق مع الحجج النظرية المقترحة من قبل الباحثين (1995) ، حيث يؤدي الفساد إلى الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية، فهو يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء ، كما أنه يقلل من الحافز على الاستثمار، لأن رجال الأعمال في البيئة الفاسدة عليهم أعباءا إضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية، فعليهم دفع الرشاوى حتى يسمح لهم ببدء نشاطهم، ثم عليهم بعد ذلك دفع الرشاوي عند القيام بالإجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح وعلى التوثيق، كما أنه يؤدي إلى إضعاف أداء القطاعات الاقتصادية ومن ثم النمو الاقتصادي، حيث يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية ، كما توصل (Wei 2000) في دراسة لعينة متكونة من 45 دولة مضيفة خلال الفترة (1990-1991) والتي خلصت إلى أن ارتفاع مستوى الفساد له نفس الأثر السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر كارتفاع معدل الضرائب المفروض على الشركات الأجنبية.[1]

تسعى الدول إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر متوقعة الاستفادة من الخبرات التكنولوجية و الإدارية التي ينطوي عليها هذا الاستثمار، و مع ذلك فإنّ نوعية الحكم للدولة تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر و قد يمثل الفساد على وجه التحديد ضريبة تدعو إلى عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، و من خلال الدراسة التي قام بها د.شانغ جين ويي (wei,2000a) تحت عنوان " العولمة و التجربة الآسيوية " فإن للفساد أثراً سلبيا على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المعنية ، علما أنّ هذا الأثر كبير من الناحية الكمية و بالتالي لا يمكن للبلد الذي يسوده أن يستفيد تمأما من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجلب للبلد المضيف تكنولوجيا جديدة و مهارات إدارية حديثة[2] .

إضافة إلى ما سبق فإن الفساد يساهم في تدني كفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر و إضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، و ذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار، و إساءة توجيهها و زيادة تكلفتها، بالإضافة إلى تداخل الوساطات في اختيار المشاريع الإنشائية و انتشار الغش مما يسفر على تدني المنشآت القاعدية العامة ، كما يعمل الفساد على إضعاف الاستثمار المحلي والأجنبي عن طريق زيادة فرص

---

[1]بن دبيش نعيمة ، بوطلاعة محمّد، دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2015) ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ، العدد7 ، 2017 ، ص422.

[2]أحمد يحي سعيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، 2015، ص 169 .

السعي للحصول على مزايا إقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، ما يخلق جواً من عدم اليقين و يقلل الحوافز المشجعة للمستثمرين الأجانب، و يعتبره المستثمرون بمثابة ضريبة على أعمالهم و عنصر مهم في رفع المخاطرة التي تقترن باستثماراتهم[1].

و بالتالي فإن إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة خاصة الشفافية و المساءلة و حكم القانون من بين أهم استراتيجيات مكافحة الفساد، باعتبار أنّ الفساد هو في الأساس مشكلة حكم لذا ينبغي من البداية الاختيار الأمثل للمسؤولين مهما اختلفت وظائفهم و درجاتهم، و ضرورة انسجام السياسات مع القانون و قواعد الحكم الراشد، بهدف تهيئة المناخ بما يتناسب ومتطلبات الاستثمارات الأجنبية المباشرة[2].

بناءا على ما سبق تمكّنا من التعرف على آليات تأثير الجوانب المختلف للحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تمكّنا من التوصل إلى نتيجة هامة مفادها أن الحوكمة الرشيدة تعدّ من أهم العوامل المؤثّرة في المناخ الاستثماري المؤسسي للدول المضيفة، وبالتالي تؤثّر على قدرة هذه الدول على جذب وإستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الثاني : واقع الحوكمة في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الإستقلال سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى احداث تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي وأدائها الاقتصادي، وقد فرض دعما لإصلاحات من قبل المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي أن تكون مبادئ الحوكمة ضمن الحزمات المقدمة للسلطات العمومية، خاصة وأنه تمت ملاحظة بعض المؤشرات السلبية في أداء الاقتصاد الجزائري، كتصنيف الجزائر في مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفساد، إلى جانب المناخ الاستثماري الغير مشجع، مما دفع بالدولة إلى تكوين لجنة" سميت بلجنة الحكم الراشد" خاصة وأن الجزائر اعتبرت من المبادرين بمشروع النيباد الذي يقضي بخضوع الدول الأعضاء لتقييم دوري فيما يتعلق بالحوكمة .

المطلب الأول: تطور الحوكمة في الجزائر

إن الجزائر كغيرها من الدول ليست بمعزل عن التحول الاقتصادي العالمي إذ وجدت نفسها أمام تحديات ليل البيئة الداخلية نظرا لضعف مؤسساتها والبيئة الخارجية التي فرضت عليها التكيف مع المستجدات الحديثة عقب إطلاق مدونة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمغرب في جانفي 2008 ،وكذلك الإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة المؤسسات في تونس جويلية 2000 ،فأصبح موضوع حوكمة المؤسسات من المواضيع التي

[1] شعبان فرج، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

[2] نفس المرجع ، ص ص 59-63 .

تستقطب اهتمام الجزائر وهذا كله من أجل دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية والاستفادة من الأسواق المالية ورؤوس الأموال الدولية.

ومن هذا المنطلق كانت رغبة الجزائر في تحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي وضبط بيئة الأعمال، حيث بذلت الحكومة الجزائرية جهود كبرى لإيجاد إطار وبناء صرح الحوكمة المؤسسات، ولأجل ذلك انعقد في جويلية 200 ،أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات، حيث حدد لهذا الملتقى هدف و جوهري يتمثل في تحسين المشاركين قصد الفهم الموحد الدقيق للمصطلح وإشكالية حوكمة المؤسسات من زاوية الممارسة العملية في الواقع، وسبل تطوير الأداء ببلورة الوعي بأهمية الحوكمة في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر كذلك الإستفادة من التجارب الدولية. وفي غضون الفترة الممتدة بين نوفمبر200 2007 ،ونوفمبر 2008 تمكن فريق العمل بعد سلسلة مشاورات مع الأطراف الفاعلة من إعداد ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر بالاعتماد على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصيات المؤسسة الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: أبعاد الحوكمة الرشيدة في الجزائر

يتميز الحكم الراشد بمجموعة من الأبعاد و التي تشكل جوهر المنطلقات الفكرية التي جاءت بها المؤسسات الدولية ضمن رهانات الحوكمة الرشيدة وهي:[2]

أولا :البعد القانوني : و يتجسد من خلال :

. شفافية الحسابات الحكومية ؛

. ضمان حكم القانون ؛

– تحسين شفافية كفاءة ومساءلة القطاع العام ؛

–شفافية السياسات المالية والنقدية؛

. تحقيق شروط مشروعية جميع تصرفات الهيئة الحاكمة و مطابقتها للقانون ؛

. مرجعية وسيادة القانون على جميع المسؤولين دون استثناء مسؤول أو حاكم .

ثانيا: البعد الإداري :ويبرز من خلال:

- ضرورة توفر جهاز إداري قوي يؤد وظائفه الإدارية بصورة فعالة وبطريقة شفافة
- محاربة الفساد الإداري والقضاء على مظاهر البيروقراطية
- تدريب وتكوين الكفاءات البشرية من أجل زيادة الخبرة والجودة لدى المنفذين. وتطبيق السياسة الديمقراطية التشاركية.

[1] بلمختار مرزاق، عمروش تيزيري، " واقع ممارسة معايير الحوكمة في مؤسسة اقتصادية جزائرية – دراسة حالة مؤسسة سوكوتيد"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017 ،ص 57.

[2] طكوش صريبنة ، فاضل صباح، "واقع الحكم الراشد في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية ، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2018 ، ص 11.

- إشراك الدولة والمجتمع المدني في وضع السياسة العامة للبلاد.

ثالثا: البعد السياسي: ويتجسد من خلال:

-. تعزيز إستقلالية السلطة القضائية لتمكينها من التطبيق القوانين؛

- تفعيل الشفافية وتجسيد مبدأ المحاسبة؛

- تعزيز الحكومة الديمقراطية ودعمها؛

-تحديد درجة الاستقرار والأمن الضروريين لتجسيد الحكم الراشد؛

-دعم اللامركزية والحكم المحلي

-احترام حريات الأحزاب السياسية

ثالثا: البعد الاقتصادي والاجتماعي :وتكمن من خلال:

- ✓ التعاون مع أصحاب الحصص المالية؛
- ✓ الاستعمال العقلاني للموارد العمومية؛
- ✓ ضمان توزيع عادل للثروات بدون استثناء أي طبقة؛
- ✓ ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع لتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
- ✓ ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية والرفاهية لجميع الأفراد؛-

المطلب االثالث: التحديات التي تواجه الجزائر في إطار الحوكمة الرشيدة

في ظل الظروف المتعلقة بإنفتاح الجزائر على العامل الخارجي، وزيادة حدة المنافسة نتيجة إفرازات العولمة، تبرز مجموعة من التحديات الأساسية الواجب تحقيقها لاستكمال سياسة الحوكمة الرشيدة، فالجزائر ملزمة بـ [1]:

- ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي :وجعله يتوافق مع متطلبات المحيط الجديد من حوكمة جيدة، خلق مناصب شغل، تخفيض معدلات الفقر والبطالة و تهيئة ظروف إنشاء و توفير خدمات قاعدية ذات جودة، إشراك المنظمات بأنواعها الاقتصادية، الجمعيات، الأحزاب في عمليات اتخاذ القرار، ولا يتم هذا الأمر إلا في إطار نقاش وطني على نطاق واسع يشمل جميع الأطراف المعنية، مع توفري ميكانيزمات شفافة لتحقيق توصياته .
- العمل على تخفيض التبعية للبترول:أي تنويع النشاط الاقتصادي.
- تهيئة مناخ الأعمال :الذي يتوافق ومتطلبات التنمية المستدامة، خاصة في جانب تطوير الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي .

[1]عضبان حسام الدين، "مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- "، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2014 ص129.

- تحسين جودة الخدمات القاعدية المقدمة: من صحة، أمن، تعليم، عدالة والقضاء .

المطلب الرابع: واقع الحوكمة الرشيدة في الجزائر من خلال قراءة لمؤشراتها

من خلال هذا المطلب سنقوم بالتركيز على المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي ، حيث عرف البنك الدولي إدارة الحكم الصالح" الراشد" على أنها الأعراف و المؤسسات التي تمارس بواسطتها السلطة في بلد ما من اجل المصلحة العامة ، كما يقوم بإصدار ستة مؤشرات كل سنة لقياس الحكم في بلد ما و تقييم مدى تقدم هذه البلد نحو ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة.

الفرع الأول :مؤشر حرية التعبير و المساءلة و الاستقرار السياسي

يرتبط هذان المؤشران ببعضهما البعض فكلاهما يعزز الآخر ، فعندما يكون هناك تمثيل سياسي حقيقي ناتج عن انتخابات نزيهة فان ذلك يدعم الاستقرار السياسي و سيادة هذا الأخير شرط أساسي لتعزيز الديمقراطية و المساءلة و حرية التعبير.

●مؤشر حرية التعبير والمساءلة(Voice and Accountability)

بحسب تقرير البنك الدولي، فإن هذا المؤشر يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب ممثليهم و حكومتهم، فضلا عن حرية تكوين الجمعيات، و الإعلام الحر.

الجدول رقم 01 : تطور مؤشر حرية التعبير والمساءلة خلال الفترة (1996–2020)

السنة	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة المؤشر	1.27-	1.38-	1.21-	1.12-	1.14-	0.82-	0.76-	0.92-	1.00-	0.99-	1.06-
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
قيمة المؤشر	1.03-	1.00-	0.90-	0.89-	0.82-	0.85-	0.86-	0.90-	1.00-	1.06-	1.1-

المصدر: إعتماد الطالب على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول أن هذا المؤشر خلال الفترة "1996-2020" لم يصل إلى الوضع الجيد إطلاقا ، حتى و إن عرف بعض التحسن خلال الفترة "2002-2005" ، فقد وصل إلى أعلى معدل له، و بهذا انتقل من الوضع الضعيف إلى الوضع المتوسط خلال سنتي 2004-2005 ، و لكنه ابتداء من سنة 2006 عرف هذا المؤشر تراجعا ملحوظ حيث كان يصنف خلال الفترة "2006-2011" ضمن المستوى الضعيف وعاد ليعرف

بعض التحسن خلال الفترة الممتدة من "2012-2020" و بهذا عاد للانتقال من الوضع الضعيف إلى الوضع المتوسط، و تعكس هذه الأرقام الوضع المتدني لهذا المؤشر في الجزائر، وهو ما يدل على أن حرية التعبير و حرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام و المشاركة السياسية في الجزائر تبقى محدودة و دون مستوى، و لعل من أهم الأسباب وراء هذا هو فرض حالة الطوارئ في البلاد منذ 1992 والذي نتج عنه المزيد من التضييق على الحريات و النشاطات، وتكوين الأحزاب والجمعيات ، وكذا حرية الصحافة و الإعلام ، ويؤكد هذا الكلام تصنيف الجزائر في مؤشر الديمقراطية على الدوام في المراتب الأخيرة لهذا المؤشر (تقريبا تصنف ضمن 35 دولة الأخيرة من مجموع 167 دولة) ، و بالتالي فهي تندرج ضمن الدول الأقل ديمقراطية .

●**مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف** (politicalstability and absence of violence)

إن هذا المؤشر يقيس احتمالات زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف ذو الدوافع السياسية و الإرهاب، كما أن الاستقرار السياسي يتضمن عدة آليات تعتمد في محتواها مبادئ التداول السلمي للسلطة و نزاهة الانتخابات و كذا الوسائل الشرعية و الدستورية و منطق القوة في الاستيلاء على الحكم ، كما يهدف مفهوم الاستقرار السياسي إلى بناء نظام سياسي شرعي و قوي يشتغل في إطار احترام سيادة الشعب و الإرادة الاجتماعية.

الجدول رقم(02):تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة(1996-2020)

السنة	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة المؤشر	1.86-	1.96-	1.50-	1.69-	1.78-	1.37-	0.93-	1.12-	1.12-	1.09-	1.22-
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
قيمة المؤشر	1.26-	1.36-	1.32-	1.18-	1.17-	1.05-	1.1-	0.9-	0.84-	1.04-	0.86-

المصدر:اعتماد الطالب على بيانات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول أن تصنيف الجزائر كان خلال الفترة " 1996-2004" ضمن المستوى الضعيف جدا، ليصبح خلال الفترة " 2005-2020" ضمن المستوى الضعيف و هو بذلك لم يصل حتى إلى الوضع المتوسط ، و بالرغم من التحسن الملحوظ في هذا المؤشر خاصة بين الفترة " 2004-2005" حيث عرف هذا المؤشر ارتفاعا إلا أنه بقي يتميز بالضعف ، وربما تعود أسباب تسجيل قيم متدنية خلال الفترة " 1996 –

2004 " إلى الوضع الأمني الذي عايشته الجزائر خلال العشرية السوداء، و بعد إلغاء الانتخابات التشريعية و حل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة 1992، ما أدخل البلاد في نفق مظلم و دوامة عنف كادت أن تتحول إلى حرب أهلية ، بالإضافة إلى ما عرفته الجزائر من توترات سياسية لعل أهمها التطورات الخطيرة التي شهدتها منطقة القبائل سنة 2001، أضف إلى ذلك بعض الانقسأمات و الأزمات السياسية داخل الأحزاب مثل حزب النهضة و جبهة التحرير الوطني و حركة مجتمع السلم و غيرها .

أما التحسن الذي عرفه المؤشر بعد سنة 2004 ، فيعود إلى تحسن الوضع الأمني في البلد بعد عزم السلطات على القضاء ما تبقى من الإرهاب واستتباب الأمن في البلاد بشكل كبير ، وتراجع العنف، إجراء الانتخابات الرئاسية سنة 2004 في ظروف حسنة و تحت إشراف 130 مراقب دولي ، بالإضافة إلى الاستفتاء الشعبي الذي افرز ميثاق السلم و المصالحة الوطنية في 29 سبتمبر 2005 و الذي كان هدفه تعزيز أمن واستقرار البلاد[1]

ولكن بعد سنة 2005 أي الفترة الممتدة من "2006-2020" فقد سجل المؤشر تراجع مستمرا و لعل من أهم أسباب هذا التراجع :

- الانتخابات التشريعية لسنة 2007 و التي وصلت فيها نسبة الامتناع عن التصويت ما يقارب 65% و كانت بمثابة رسالة واضحة من المواطنين بعدم الثقة في العملية الانتخابية ، كما عرفت مقاطعة حزب جبهة القوى الاشتراكية ، كما عرفت تقدم أحزاب التحالف الرئاسي ممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي ، وحركة مجتمع السلم ما أهلها لتشكيل الحكومة مما يعني أن أسلوب الحكم و اتجاهاته و انجازاته ظلت كما هي دون تغيير كبير[2]،
- التعديل الدستوري لسنة 2008 و الذي قلص من مبدأ التداول السلمي للسلطة ، بعد أن أقر هذا التعديل إلغاء تقييد فترات الترشح لمنصب الرئاسة و إمكانية انتخاب الرئيس لأكثر من عهدتين .
- الخلافات السياسية و الانشقاقات داخل الأحزاب ، خاصة الأحزاب الكبرى في الساحة السياسية مثل حزب جبهة التحرير الوطني ، و حركة مجتمع السلم ، و حزب النهضة و الإصلاح و غيرها .
- استمرار العمليات الإرهابية في بعض مناطق الوطن خاصة تيزي وزو و بومرداس.

[1] مصعب عرباوي ، واقع الحكم الراشد في الدول العربية دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية و الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2000-2014 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015/2014 ، ص 215 .

[2] مصطفى بلعور ، الانتخابات التشريعية في الجزائر ض1999-2007 استمرارية ام حل ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ،عدد خاص أفريل 2011 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ص 175.

الفرع الثاني :مؤشر نوعية الأطر التنظيمية و فعالية الحكومة

يرتبط هذان المؤشران بصورة مباشرة بعمل الحكومة و قدرتها على تنفيذ برامجها و سياساتها، و التزامها بوعودها و كذا توفيرها للخدمات للمواطنين بأكثر جودة و فعالية.

●مؤشر نوعية الأطر التنظيمية(RegulatoryQuality)

كما ذكرنا سابقا أن هذا المؤشر يقيس قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات سليمة وأنظمة ولوائح تسمح بتشجيع وتنمية القطاع الخاص، وتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة تقيس الإدراكات الحسية لمدى حدوث سياسات غير ودية حيال السوق (مثل التحكم بالأسعار و الرقابة الغير الوافية على البنوك) ،والإدراكات الحسية السائدة للأعباء الناجمة عن الضبط المفرط في مجالات مثل التجارة الخارجية و تأسيس المشاريع التجارية . و يوضح لنا الجدول التالي تطور هذا المؤشر في الجزائر.

الجدول رقم (03): تطور مؤشر نوعية الأطر التنظيمية خلال الفترة (1996–2020)

السنة	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة المؤشر	0.77-	0.72-	0.69-	0.59-	0.55-	0.54-	0.43-	0.56-	0.61-	0.79-	1.07-
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
قيمة المؤشر	1.17-	1.19-	1.28-	1.17-	1.28-	1.17-	1.17-	1.19-	1.23-	1.3-	1.29-

المصدر:إعتماد الطالب على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أن تصنيف الجزائر في هذا المؤشر لم يسجل وضعا جيدا، حيث تراوح بين الوضع الضعيف و الوضع المتوسط خلال الفترة من "1996-2008" ، وقد قدرت أعلى نسبة وصل إليها هذا المؤشر خلال هذه الفترة سنة 2005 . و من الملاحظ أن هذا المؤشر بدأ بالانخفاض ليصل إلى المستوى الضعيف جدا خلال الفترة "2009-2020 " وقد قدرت أدنى قيمة وصل إليها هذا المؤشر بسنة 2014 ، وتعود الأسباب في ذلك إلى: عدم تحقيق الجزائر تقدم ملموس في مجال الخوصصة ، بالرغم من أن القانون الصادر في 26 أوت 1995 نص على خوصصة المؤسسات العمومية إلا أنه على امتداد أربع سنوات لم يكن هناك تطبيق فعلي لهذه السياسة . لذا قامت الدولة بإعادة النظر في القانون الخاص بالخوصصة لعام 1996 و الذي تضمن إمكانية الدفع بالتقسيط الذي حدد ب 30 % من سعر التنازل ، و لتسريع وتيرة الخوصصة في الجزائر اقترح البنك العالمي الخوصصة الجماهيرية ، إلا أنه ورغم هذه التسهيلات المقدمة لم يكن هناك تطبيق فعلي للخوصصة في

الجزائر ، و يرجع هذا إلى غياب بورصة القيم المنقولة باعتبارها المكان الوحيد التي يتم فيه بيع الأسهم الاقتصادية إذ يبقى القطاع العام هو المهيمن[1]. بالإضافة إلى غياب الهيئات المشرفة على تنفيذ عمليات الخوصصة و وجود العديد من العراقيل الإدارية والتشريعية ، كصعوبة الحصول على العقارات في المناطق الصناعية ، وصعوبة تعبئة و إتاحة رأس المال و الحواجز الإدارية و محدودية القدر على الحصول على المعلومات ، و نقص اللوائح التنظيمية الخاصة بسوق العمل، و عدم كفاية البنية الأساسية وعدم جدوى الإطار القانوني و القضائي. و من بين الأسباب نقص الرقابة على البنوك و ضعف مناخ الاستثمار في الجزائر. فوفقا لتقارير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال ، فإن المستثمرين في الجزائر لا يزالون يواجهون عقبات نتيجة البيروقراطية و الرشوة ، و عدم الاستقرار في منظومة القوانين و التشريعات و على ضوء ذلك رتبت الجزائر في مراتب متدنية ، على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حيث احتلت المراتب 136-134 من بين 183 للسنوات 2013-2012 على التوالي . وحلت في المركز 157 عالميا من أصل 178 دولة .

حيث سجلت الجزائر حسب المؤشر العالمي الصادر عن مؤسسة هيريتيج بالتعاون مع ''وول ستريت جورنال''، 48.9 نقطة من أصل 100 في المؤشر العام سنة 2015، متراجعة بـ 1.9 نقطة عن العام الماضي وارجع المؤشر سبب ذلك إلى الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار وإدارة الإنفاق الحكومي إلى الحد الذي يفوق إدخال تحسينات في التحرر من الفساد، كما احتلت الجزائر المرتبة 14 من بين 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويبقى رصيدها أقل من كل من المتوسطات الإقليمية والعالمية. وأضاف المصدر ذاته أن اقتصاد الجزائري يسير في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية على مدى السنوات الخمس الماضية. واصفا إياهب''المكبوت''. وأشار التقرير إلى أن الحكومة الجزائرية أهملت سياسات الحفاظ على الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة،حيث أصبح الاقتصاد أكثر اعتمادا على قطاع الطاقة الذي تهيمن عليه الدولة[2].

●مؤشر فعالية الحكومة (GovernmentEffectiveness)

يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، ونوعية كفاءة الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية ، و استخدامها لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها ومدى مصداقية إلتزام الحكومة بهذه السياسات .تم تجميع عناصر هذا المؤشر من مصادر مختلفة تقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية : نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة .

و يوضح لنا الجدول التالي تطور هذا المؤشر في الجزائر.

الجدول رقم (04): تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة " 1996-2020"

[1]موسى سعداوي ، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر- ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007/2006 ، ص 309.

[2]سارة نوي ،تقرير أسود حول الحرية الاقتصادية في الجزائر في 2021، جريدة الفجر "يومية جزائرية مستقلة "، 2021/01/31

السنة	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة المؤشر	0.95-	0.81-	0.96-	0.61-	0.61-	0.52-	0.43-	0.47-	0.56-	0.61-	0.58-
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة المؤشر	0.48-	0.57-	0.54-	0.54-	0.48-	0.51-	0.53-	0.59-	0.53-	0.52-	0.53-

المصدر:إعتماد الطالب على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أن هذا المؤشر سجل قيما ضعيفة خلال الفترة الممتدة من " 1996-2000" و من بين أسباب تسجيل هذا المؤشر قيما ضعيفة هو الوضع السيئ الذي عايشته الجزائر في العشرية السوداء .ولكن بعد هذا الفترة نلاحظ أن هذا المؤشر عرف تطورا كبيرا خلال الفترة "2002-2020" و إنتقل من الوضع الضعيف إلى الوضع المتوسط ، و يرجع هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي تبنته الجزائر سنة 2001 ، و الذي أفرز نتائج إيجابية انعكست على تحسين مستوى التنمية البشرية في البلد تمثلت في : تحسين القدرة الشرائية للمواطن ، و الخدمات الصحية و التعليمية .

وقد واصلت الدولة جهودها التنموية حيث أقرت البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، والذي هو الآخر حقق نتائج ملموسة في التنمية انعكست على جميع القطاعات في الوطن ،وتبع هذا البرنامج التكميلي، برنامج التنمية الخماسي "2000-2014"، وتعكس هذه البرامج بوضوح جهود الدولة لتحسين رفاهية المواطن.

كما تعود أسباب التحسن في هذا المؤشر إلى التقدم النسبي في الخدمات العامة المقدمة للمواطن ، وذلك عن طريق إنشاء مشاريع جوارية للتنمية الريفية و استفادة العديد من المناطق النائية من الطرق و المدارس و الكهرباء و الغاز ، بالإضافة إلى النقل المدرسي و انجاز العديد من المطاعم المدرسية و المراكز الصحية بالبلديات و القرى ، دون أن ننسى برامج السكن المختلفة التي ساهمت في الحد ولو نسبيا من أزمة السكن في الجزائر ، و تعمل الدولة على ترقية العديد من الإدارات العمومية بهدف خفض وطأة البيروقراطية في خدمات المصالح العمومية ، حيث قامت بتسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين فيما يتعلق بالحالة المدنية ، وتم في هذا المجال رقمنة مصلحة الحالة المدنية في البلدية ،و إنشاء بطاقة تعريف وطنية رقمية ، و جواز سفر بيومتري ، و إنشاء موقع أنترنت مركزي للجماعات المحلية ، كما تم أيضا تحديث قطاع القضاء بإعداد نظام خاص بتسيير شهادة السوابق العدلية عن طريق الانترنت ، حيث أصبح هناك سهولة في منح هذه الشهادة و استخراجها من أي محكمة كما تم إنشاء نظام معلوماتي لتسيير الملف القضائي منذ البداية حتى الحكم النهائي، يسمح بالتوصل السريع إلى الملفات لكل المتدخلين بما فيهم المتقاضين، و من بين التدابير الأخرى المنتهجة لأجل تسهيل حصول المواطن على الخدمات عصرنة تسيير الضمان الاجتماعي بفضل توسيع استعمال بطاقة الشفاء التي تم توزيع 04 ملايين

منها لفائدة 13 مليون مستفيد ، كما تعمل الدولة على تحسين و حفظ صحة المواطن و على ضوء هذا قامت بتعزيز القطاع ببرنامجين وطنيين مهمين للصحة و هما يجسدان ميدانيا " المخطط الوطني 2014-2018 لمكافحة عوامل الخطر للأمراض الغير متنقلة ، المخطط الوطني للسرطان 2015-2019 " ، كذلك تعميم خدمة الجيل الثالث و الجيل الرابع عبر التراب الوطني[1].

ورغم كل المجهودات التي تقوم بها الجزائر لأجل تحسين تقديم الخدمات للمواطن ،إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية لترقية هذا المؤشر إلى المستويات الجيدة و هذا يعود للعديد من الأسباب نذكر منها[2]:

- المشاكل التي يبقى يعاني منها الجهاز البيروقراطي رغم الإصلاحات المتبناة ،
- محدودية الحصول على خدمات عامة جيدة النوعية ، خاصة في الأجهزة الحيوية كالقضاء و النظام التعليمي الذي يعاني ضعف في مواجهة الطلب المتزايد.
- عدم المساواة بين المناطق من حيث القدرة على الالتحاق بالمدارس و الحصول على خدمات الرعاية الصحية في المناطق النائية و المعزولة ،
- عدم تقدم الجزائر بالشكل المطلوب في مجال تقديم الخدمات باستعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و منها الحكومة الالكترونية التي مازالت لم ترقى إلى مستوى عالي .

الفرع الثالث: مؤشر سيادة القانون وضبط الفساد

يرتبط حكم القانون ارتباطا قويا بضبط الفساد، فحين يسود القانون على الجميع دون استثناء و يضم في حيثياته و مواده نصوصا تعاقب المجرمين و المفسدين و يطبق فعلا فإنّ ذلك يعمل على ردع المفسدين و يقلص من حجم الفساد، و على العكس من ذلك إذا شاع الفساد و عمّ في المجتمع فإنّ القانون يصبح غير معترف به و غير رادع.

●مؤشر سيادة القانون :(Rule of Law)

يقيس هذا المعيار مدى ثقة المتعاملين و المواطنين في الالتزام بقواعد المجتمع و قوانينه، و خاصة نوعية إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، و الشرطة، و المحاكم، فضلاً عن احتمال وقوع الجريمة و العنف، و ينطوي على عنصرين أساسين هما حيادة القوانين، ومدى تقيد و التزام المواطنين و/أو إلزامهم بها.

و يوضح لنا الجدول التالي تطور مؤشر حكم القانون في الجزائر بين الفترة الممتدة (1996-2020)

الجدول رقم (05): تطور مؤشر سيادة القانون في الجزائر (1996-2020)

[1]ملحق بيان السياسة العمومية للحكومة، سبتمبر 2015 ،مصالح الوزير الأول .

[2]مصعب عرباوي ، مرجع سبق ذكره،. 78-77 .

السنة	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة المؤشر	1.19-	1.18-	1.17-	0.59-	0.54-	0.55-	0.70-	0.66-	0.73-	0.71-	0.76-
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة المؤشر	0.75-	0.78-	0.75-	0.66-	0.73-	0.83-	0.53-	0.59-	0.53-	0.52-	0.53-

المصدر:اعتماد الطالب على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من سنة "1996-2000" كانت ضمن المستوى الضعيف، ليشهد تحسن ملحوظ خلال الفترة الممتدة من "2002-2015" وبهذا انتقل من المستوى الضعيف إلى المستوى المتوسط و لكن بعد هذه الفترة سجل تدهورا مستمرا .

من بين الأسباب التي جعلت الجزائر تسجل مستويات ما بين الضعيفة و المتوسطة في هذا المؤشر :

– عدم استقلالية القضاء: الجزائر تصنف ضمن الدول التي لا تتمتع بقضاء مستقل، وهو ما يؤكده مؤشر استقلالية القضاء الذي يصدر ضمن تقارير التنافسية العالمية للأمم المتحدة، و الذي يقيس مدى استقلالية السلطة القضائية عن تأثيرات أعضاء الحكومة و المواطنين و الشركات، و تتراوح قيمة المؤشر بين نقطة (تتأثر بشدة)، 7 نقاط مستقلة تمأما [1].

كما جاء في القواعد القانونية المنظمة لسير الحياة المهنية للقضاة عدة مسائل، منها ما أثر على مبدأ استقلالية السلطة القضائية تأثيرا مباشرا.فإذا كان نقل القاضي لا يتم إلا برضاه، إلا أن ربطه بالعمل الفعلي لمدة عشر سنوات قبل طلب نقله يعتبر عائقا للقاضي و بالتالي يؤثر في إستقلاليته.

ونجد أنه من بين العوائق التي تظهر بجلاء و تعيق تطبيق مبدأ استقلالية السلطة القضائية هي تحكم السلطة التنفيذية في المجلس الأعلى للقضاء ، إلى جانب هذا يبقى المجلس الأعلى للقضاء الذي يعد مسؤولا عن تعيين و ترقية و نقل القضاة يرأسه رئيس الجمهورية الذي يعد القاضي الأول في البلاد ، والذي يتمتع بنفوذ كبيرة في تشكيل الهيئة القضائية و هذا بتعيينه لست شخصيات كاملة من خارج سلك القضاء، وهو ما يسمح بالتحكم فيه من السلطة التنفيذية [2].

[1]شعبان فرج ،مرجع سبق ذكره ، ص225.

[2]عمار كوسة، مبدأ استقلالية السلطة القضائية في النظم القانونية العربية دراسة تحليلية و تقييميه – الجزائر نموذجا –، ورقة بحث ، جامعة سطيف 2 ، بدون ذكر السنة ، ص 159-160.

-نقص الثقة بين المواطنين و رجال الأمن سواء شرطة أو درك وطني أو غيرهم ، و التي نشأت و تكونت خاصة في فترة التسعينات أين كانت تعيش الجزائر في وضع أمني متأزم من جراء الإرهاب وما صحب ذلك في إطار حالة الطوارئ التي سادت البلاد منذ سنة 1992 من اعتقالات عشوائية و تحقيقات مع كثير من المواطنين ، وسجن البعض منهم، و حتى بعد ما استتب الأمن في البلاد بقيت هذه الحساسية موجودة بفعل تصرفات بعض أعوان الأمن ،التي يحس فيها المواطن بعدم المساواة في تطبيق القانون بين كافة فئات المجتمع حيث يشعر العديد من المواطنين بأنه هناك دائما انحياز لأصحاب المال والنفوذ[1].

- انتشار الجريمة والعنف في المجتمع الجزائري ، كجرائم المخدرات التي تعتبر من أبرز صور الإجرام المنظم و المعاصر، و أكثرها شيوعا خلال الفترة الأخيرة بالجزائر وهذا نظرا لتعقد الحياة الاجتماعية و تشابكها و جرائم الاختطاف خاصة اختطاف الأطفال التي أصبحت حديث كل الشعب الجزائري و التي تطورت تطورا ملحوظا بالمقارنة مع الفترات السابقة [2].

و يعود السبب الرئيسي في هذه الجرائم إلى عدم تنفيذ القانون و تطبيقه على الجميع و تساهل القضاء مع مثل هذه الجرائم، بالإضافة إلى سياسة العفو الرئاسي على المساجين في الكثير من المناسبات و التي عادة ما تكون سببا في العودة للإجرام .

- **ضبط الفساد (Control of Corruption)**

يقيس هذا المؤشر التأثير الذي يمارسه بعض المؤثرين في القرارات السياسية لتحقيق مكاسب خاصة فضلا عن سيطرة الدولة على النخب و ربطهم بمصالحهم الخاصة، تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية : الفساد بين المسئولين الحكوميين ، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية ، و مدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين و القضاة و مدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية [3].

و يوضح لنا الجدول التالي مدى تطور مؤشر مراقبة (ضبط) الفساد في الجزائر .

[1]مصعب عرباوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 81.

[2]جميلة المزري، وديعةحبة، قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري ، العدد السابع ،مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الوادي ، جويلية 2014 ، ص ص4،5.

[3]شعبان فرج ،مرجع سبق ذكره ، ص 227.

جدول رقم(06): تطور مؤشر مراقبة (ضبط) الفساد في الجزائر (1996-2020)

السنة	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة المؤشر	0.48-	0.97-	0.95-	0.94-	0.67-	0.63-	0.42-	0.48-	0.51-	0.56-	0.55-
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة المؤشر	0.49-	0.50-	0.47-	0.47-	0.62-	0.68-	0.68-	0.6-	0.66-	0.62-	0.64-

المصدر:اعتماد الطالب على بيانات البنك الدولي

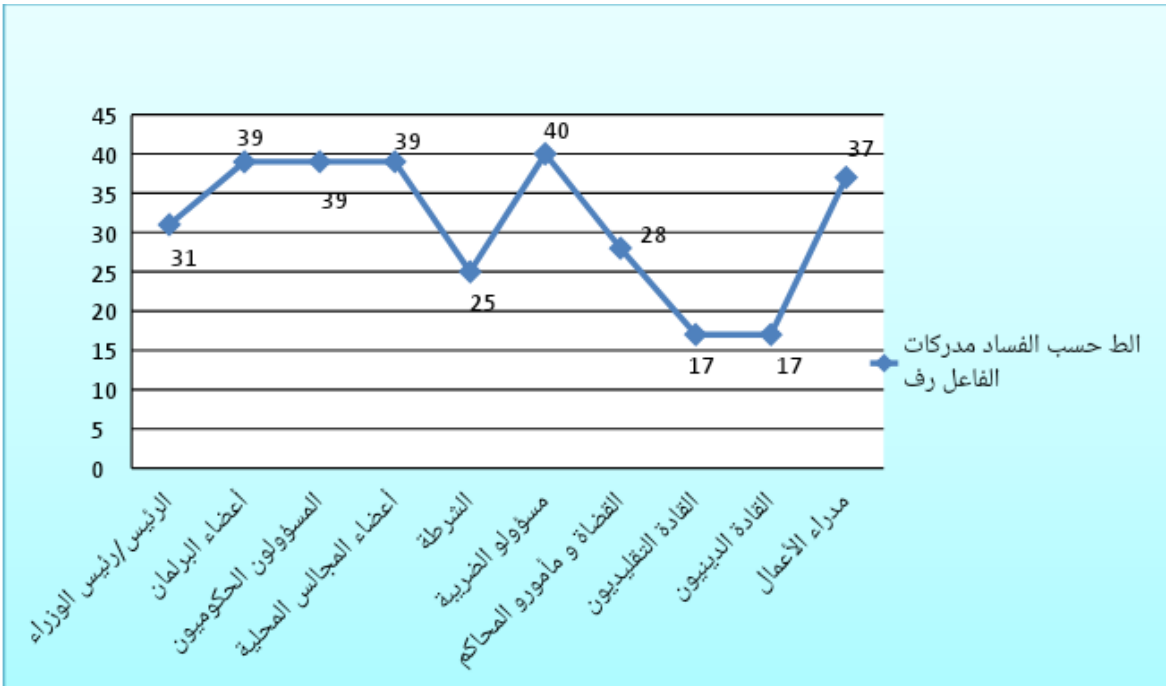
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذا المؤشر كان ضمن المستوى الضعيف خلال الفترة الممتدة من (1996-2002)، ولكن بعد هذه الفترة أصبح يتحسن شيئا فشيئا لينتقل بهذا من المستوى الضعيف إلى المستوى المتوسط خلال الفترة المتبقية من الدراسة، و يعود هذا التحسن إلى عزم الدولة على محاربة الفساد بكل أنواعه، و تجسد هذا من خلال عدة إجراءات كالتصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003، فبعدما صادق المشرع الجزائري على اتفاقية الأمم المتحدة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 2004/04/19 ويتضمن عليها القانون رقم 01/06 صادق على اتفاقية قراراته بموجب المرسوم الرئاسي رقم 137/06 المؤرخ في 2006/04/10 المتضمن التصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمدة بمابوتو 2003/07/11 [1].

إذن من الملاحظ أنه رغم كل ما فعلته الجزائر من أجل مكافحة الفساد لم يرقى هذا المؤشر طوال الفترة (1996-2020) إلى الوضع الجيد ، وتعود الأسباب في ذلك إلى استمرار تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر رغم تكتم السلطات الرسمية عن قضايا الفساد، إلا أن ما تنشره الجرائد اليومية من فضائح الفساد دليل على شيوعه سواء بين المسؤولين في الدولة ،أو بين الموظفين العموميين المقدمين للخدمات العامة من خلال الرشاوي التي يتلقونها مقابل تقديم الخدمات ، و حتى في سلك القضاء، ويعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام الكلي بتطبيق قوانين و تشريعات مكافحة الفساد.

و حسب الدراسة التي قامت بها منظمة الشفافية العالمية في الجزائر سنة 2016 حول مدركات الفساد حسب الطرف الفاعل فتحصل على النتائج المبينة في الشكل التالي :

[1] مليكة بكوش،جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد و مكافحته، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق، جامعة وهران ، 2013/2012 ، ص180.

الشكل رقم (02): مدركات الفساد حسب الطرف الفاعل في الجزائر 2016 (%)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على كورالي برنغ، الناس و الفساد:دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2016، منظمة الشفافية العالمية ، ص 36 .

إذن و حسب الدراسة التي قامت بها منظمة الشفافية العالمية فإن أكبر فئة مسؤولة عن الفساد هي فئة مسؤولي الضريبة و التي كانت نسبتها 40% ، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الفساد تغلل في الإدارات العمومية بشكل ملحوظ .

المبحث الثالث : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الجزائر تبذل جهود مستمرة لتهيئة وخلق مناخ إستثماري ملائم لجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية فقد صدرت عدة قوانين و تشريعات مرتبطة بذلك لاسيما في فترة التسعينات والألفية الثالثة وصاحب إصدار هذه القوانين إنشاء عدة هيئات عمومية من أجل تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تسعى الجزائر على غرار الدول الناشئة إلى تحقيق أداء ينهض باقتصادها ويعزز من مكانتها، وبالتالي شرعت في العديد من الإصلاحات المؤسسية التي تؤثر على أداء الاقتصاد بشكل عام، وعلى تطور الاستثمار الأجنبي بوجه خاص.

الفرع الأول: التطور القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر

يعتبر القانون هو المنظم لأي تغير في التوجهات الاقتصادية والسياسية، فهو بمثابة تعبير شرعي للواقع الاقتصادي والسياسي لأي بلد، و سنتناول في هذا المطلب مراحل التطور القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر منذ الاستقلال [1].

أولا: إصدار أول قانون للاستثمار الأجنبي

يقوم هذا القانون على سياسة مالية، وظيفية إقليمية، فضلا عن جهاز نقدي يدعمه ويقوي آثاره، جاء هذا القانون في إطار كلاسيكي حيث جند فيه بنود متعلقة بالضمانات العامة و الضمانات خاصة.

1 –الضمانات العامة: تتجلى هذه الضمانات في[2]:

–حرية استثمار الأشخاص الطبيعية والمعنوية الأجنبية، تحت طائلة الأحكام المتعلقة بالنظام العام؛

– حرية التنقل وتحديد الإقامة المضمونة للعاملين في الشركات الأجنبية أو المساهمين في تسييرها تحت طائلة قواعد النظام العام؛

–المساواة أمام القانون خاصة إذا ما تعلق الأمر بالأحكام الضريبية، معترف بها للأشخاص الطبيعية والمعنوية والأجنبية؛ –ضمان التعويض في حالة التأميم، فكل عملية تأميم لا تتم إلا في إطار الأحكام العادلة عندما يبلغ الناتج الصافي للأرباح قيمة الرأس المال المستورد، حيث تستوجب عملية التأميم الحق في تعويض عادل.

2 –الضمانات الخاصة:

–المؤسسات المعتمدة: وهي التي تملك مخطط مالي مرضي وتستعمل تجهيزات حديثة مخصصة لمجال نشاطها بقرار الوزير المعين.

–المؤسسات المنشأة عن طريق الإتفاقيات:يخص هذا النظام المؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات القديمة، التي تشمل برنامج إستثمارها على قيمة 5 ملايين دج في مدة ثلاث سنوات مع امكانية توفير أكثر من 100 منصب عمل دائم للجزائريين.

ثانيا: مرحلة رفض الاستثمار الأجنبي : في هذه المرحلة سنتطرق إلى :

1–**الاستثمار في إطار أمر66–284** : بعد فشل قانون 63 –277 السابق، تبنت الجزائر هذا القانون الذي يحدد الضمانات والمنافع المتوفرة له، وأهم المبادئ التي تضمنها وهي كالآتي[3]:

–الإعتراف الأشخاص الطبيعية والمعنوية والأجنبية للإنجاز في القطاعات الصناعية والسياحية.

---

[1] ليمام فلورة ، " النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر" ، مذكرة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة 2017 ، صص 23–24 .

[2] نفس المرجع ، ص ص52–51.

[3] قانون رقم 12 – 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية رقم 63–1993.

-تنجز القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني التي تعود للدولة والهيئات التابعة لها ويمكن لها أن تقرر دعوة الرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي .

-يمكن للدولة أن تنشأ شركات مختلطة الاقتصاد بالإشتراك مع الرأسمال الخاص الأجنبي أو الوطني.

الضمانات والامتيازات: تتمثل في:

-المساواة أمام القانون لاسيما المساواة الجنائية؛

-حق تحويل الأموال، الأرباح والعوائد؛

-الإعفاء العام أو الجزئي أو التنقيص من رسم الإنتقال؛

-تعويض الرسم العقاري خلال عشر سنوات؛

-استثناء الرسوم الجمركية على الأرباح الصناعية أو التجارية.

2**-القانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة:** الذي يختص بتنظيم النشاط الاستثماري خارج قطاع المحروقات للأجانب في الجزائر، وهو ما يمكننا من تسمية قانون الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خارج المحروقات، الذي ينحصر تطبيقه في الشركات المختلطة بين طرف أو عدة أطراف عمومية جزائرية وطرف أو عدة أطراف أجنبية، هذا يمثل أحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المسمى بالاستثمار الأجنبي المشترك، يعتبر هذا القانون غير مشجع للمستثمرين الأجانب لأنه يضع على عاتقهم جملة من الإلتزأمات التي تحرمهم من إتخاذ القرارات ذات الصلة بتسيير الاستثمار ويجبرهم على حل النزاعات ان وقعت أمام المحاكم الجزائرية وطبقا للقانون الجزائري ، تم تعديل هذا القانون سنة 1986 وجعله أكثر تحفيزا، ولعل أهم امتياز منح للمستثمر الأجنبي في ظل هذا القانون، هو ما ورد في المادة الخامسة حيث جاء فيها " يحق للمتعامل الأجنبي في ظل الشركة المختلطة المشاركة في إتخاذ القرارات" [1] إلا أنه يلاحظ أن هذا القانون لم يعمل على جذب المستثمرين الأجانب.

ثالثا:مرحلة الإنفتاح على الاستثمار:بدت رغبة الجزائر في هذه المرحلة بإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية الأمر الذي جعلها تصدر جملة من القوانين هي[2]:

1 -القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض:

نص هذا القانون على أن الاستثمارات الأجنبية التي تقام بالجزائر، يمكنها أن تأخذ شكلين أما شكلا مباشرا أو مختلط فهو بذلك ألغى حتمية الأغلبية النسبية لرأس المال طبقا للمادة 22 والتي تؤكد نسبة 49% للمستثمر الأجنبي كما ألغى حتمية المشاركة فيها بين الاستثمارات الأجنبية في القطاع العمومي حيث تؤكد نصوصه على أنه " يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشركة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم ".

[1]قانون الاستثمار رقم 66 - 284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 180.

[2]ليمام فلورة، مرجع سبق ذكره،ص ص29-36.

ومن هذا المنطلق أقر هذا القانون مبدأ المساواة بين المستثمر المقيم والغير مقيم في الحقوق والواجبات إلا أنه يجب التذكير هنا أن المستثمر الأجنبي يجب عليه الحصول على الإعتماد من قبل مجلس النقد والقرض

2 -إصدار القانون رقم 93-12 الخاص بالاستثمار:

ألغى هذا القانون جميع القيود التي ميزت القانون رقم 82-13 المعدل والمتمم، بهدف تبسيط إجراءات قبوله من أجل تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ومن أهم مبادئ هذا القانون:

-مبدأ المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين العموميين أو الخواص محليين أو أجانب؛

-مبدأ حرية الاستثمار وحرية المستثمر الخاصة سواء كان محلي أو أجنبي، وهذا باستثناء القطاعات الإستراتيجية الخاصة بالدولة أو أحد فروعها؛

-ضمان تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والفوائد الناجمة عنها ؛

- اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية النزاعات[1] .

-3-دستور 1996:

من أهم ما جاء به هذا الدستور وأقر به مبدأ حرية التجارة والصناعة، مضمونة وتمارس في القانون ، تحمل أبعادا واضحة بالنسبة للتوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر وتشجيع كل المبادرات الفردية والجماعية في كل الميادين والمجالات ، هذا من شأنه أن يؤدي إلى الاستثمار بكل حرية، هذا من جهة ومن جهة أخرى حرية تنقل رؤوس الأموال إذ يعتبر تحرير تنقل رؤوس الأموال الجناح المالي للاستثمار الأجنبي.

فمن بين محاور سياسة الإنفتاح في الجزائر ترقية الاستثمار وتطويره عن طريق فتح السوق الجزائرية والنشاطات الاقتصادية أمام رأس المال الأجنبي وحرية تنقل رؤوس الأموال، وإزالة كل عوائق دخوله إلى المنطقة، وتسهيل إجراءاته.

رابعا: تطور الاستثمار

تميزت هذه المرحلة بعودة الإستقرار السياسي والأمني وتحسن الأوضاع الاقتصادية مما استلزم مواكبة هذه الأوضاع الجديدة بصدور حزمة كبيرة من القوانين والمراسيم والأوامر كلها تدخل في عمق الإصلاحات التي مست كل القطاعات إلى غاية اليوم.

الفرع الثاني: تطور الإطار المؤسساتي للاستثمار:

يخضع التطور المؤسساتي للاستثمار في الجزائر إلى الترتيب التالي :

أولا: المجلس الوطني للاستثمار(C.N.I)

هو عبارة عن تنظيم يشمل ممثلين عن ثمانية وزارات برئاسة رئيس الحكومة، تتمثل مهامه فيما يلي[1]:

[1]المرسوم التشريعي رقم93 - 12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.

أ- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها؛

ب- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات؛

ج - يفصل في الاتفاقيات التالية: -الاتفاق مع الوكالة لحساب الدولة والمستثمر؛ -الاتفاقية المبرمة بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار؛ -الإتفاق على منح المزايا ونوعها حسب طبيعة كل إستثمار.

د- يقترح على الحكومة القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ودعم الاستثمار وتشجيعه؛

هـ - يشجع على إستحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها.

ثانيا :الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

حسب الأمر رقم 01 -03 الموافق لـ 20 أوت 2001 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06 -08 الموافق لـ 15 جويلية2006، تعد الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب ، تأسست هذه الوكالة لتخلف وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار تحت وصاية المجلس الوطني للاستثمار ، توظف 150 إطارا يشرفون على تسيير ملفات الاستثمار في 58 ولاية بمعدل ثلاث إطارات لكل ولاية، وهي تتولى المهام التالية[2] :

- ✓ ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- ✓ إعلام ومساعدة المستثمرين في إطار إنجاز مشاريعهم؛
- ✓ تسهيل إستفتاء إجراءات التأسيس عند إنشاء المؤسسات و إنجاز المشاريع؛
- ✓ تسيير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار.
- ✓ منح المزايا الخاصة بالاستثمار؛
- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمار؛

وأهم ما ميز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية[3]:

●المجلس الوطني للاستثمار،وتتمثل أهم صلاحياته في رسم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار،تحديد المناطق ذات ا لأولوية في الإستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.

●-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) المستحدثة بموجب قانون للاستثمار الصادر في 1993 ، وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عملية الاستثمار وتسهيل الإجراءات بإنطلاق المشاريع ؛

---

[1]بن لخضر عيسى، "سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة 1988-2015"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس- سيدي بلعباس، 2019 ،ص 60.

[2] نفس المرجع، ص 61.

3نفس المرجع، ص 62.

●إنشاء شباك وحيد لامركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار،ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من أجل الإستجابة العاجلة لإنشغالات المستثمرين؛

●- صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة لتحسين مناخ الاستثمار ، وبيئة الشروط اللازمة لإنطلاق المشاريع ، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرقات ، ويبين الجدول الآتي الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد والخدمات التي تقدمها.

الجدول رقم (07): الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الإستقبال والتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام ،توجيه ،تسليم ملف،إيداع تصريحات، منح الامتيازات
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والإيصال المؤقت للسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتياز
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	الإعلام على الإمكانيات العقارية و تسليم قرار حجز العقار
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء والتصريحات الأخرى حول تصريحات البناء
وزارة العمل	مديرية التشغيل	تسليم رخصة العمل للأجانب، إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الإنجاز أو تعديل مؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات
المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار

Source: ANDI, 2004, texte régissant le développement de l'investissement en Algérie.

الفرع الثالث: تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

شهدت الجزائر تدفقات ضعيفة للاستثمار الأجنبي المباشرة نتيجة تأزم الوضع الأمني والاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين منتصف الثمانينات ومنتصف التسعينات القرن الماضي، ومع عودة الاستقرار الأمني، وتبنت الجزائر نظام اقتصاد السوق الحر، ومن خلال جملة من الإصلاحات والحوافز التي تبنتها قصد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث عرفت هذه الفترة تدفقات للاستثمار الأجنبي في شتى القطاعات، وهذا ما سيتم التطرق إليه.

أولا: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

رغم المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمار الذي تبنته الجزائر عام 1993 ،إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر سجل حجم تدفقات ضعيف خلال فترة التسعينات ولعل من أهم أسبابها مشكلة العشرية السوداء وكذا بداية الإصلاح الهيكلي، كل هذا قلص حجم الاستثمار سوى الاستثمار في قطاع المحروقات، لكن بداية من الألفية الثالثة بدأ يتجلى تحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

و قبل التطرق إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يجب في البداية أن نعرف هذا المصطلح :تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نعني به ما دخل فعلا في تلك السنة كاستثمارات جديدة أو هو الفرق بين مخزون الاستثمارات أو التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنتين متتاليتين، بحيث سنقوم بتتبع تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في مرحلة التسعينات وبداية الألفية الثالثة وذلك بهدف التعرف على مدى تحسن المناخ الاستثماري بالنظر إلى جملة من الإصلاحات من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (08): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2020 (الوحدة: مليون دولار)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المقدار	270	260	607	292	280	1106	1065	634	882
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المقدار	1145	1888	1734	2632	2754	2301	2580	1499.4	1692.90
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
المقدار	1506.7	587.3-	1546	1232.3	1466.1	1381.9	1126.7		

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات Dwww.unctadstat.CNUCE

لقد حققت الجزائر خلال السنوات الأخيرة (1990-2011) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا وقد تميزت الفترة (1993-1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي ويرجع السبب إلى الوضعية المعقد التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي.

لقد تميزت الفترة 1996- 2000 بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة.

أما الفترة ما بعد سنة 2001 فقد تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ب 1196 مليون دولار سنة 2001 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية، وهي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم 01-03 وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة ب 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، و خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية وهكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار ، ثم ارتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية ، وهكذا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2001، 2002،2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات.

كما سجلت سنة 2008 أعلى مبلغ للتدفقات الواردة حيث إرتفعت بنسبة 56.08 بالمائة مقارنة بسنة 2007، كما تواصل إرتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية بشكل ملحوظ ليصل إلى أقصى قيمة له وهو حوالي 2754 مليون دولار سنة 2009 .

ثم انخفضت سنة 2010 بنسبة 17.02 بالمائة وهو ما يدل على التأثر المتأخر لتدفقات الاستثمارات الدولية المتجهة للجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالية " إستثمار في قطاع المحروقات" ثم سجلت الجزائر بعدها نموا مع بعض التذبذب حتى سنة 2011 ، عرفت بعدها تراجعا سجلت فيه أقل حصيلة ليسجل تدفق سلبي سنة 2015 بـ 578.3- مليون دولار. ليتحسن حجم التدفق ليبلغ 1546 مليون دولار في سنة 2016 ، ثم 1466.1 و 1381.9 مليون دولار في سنتي 2018 و2019 على الترتيب.

إن هذا التذبذب في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهذا التراجع المسجل خلال السنوات الأخيرة خاصة ذلك التدفق السلبي الذي لم يحدث منذ أكثر من عشرين سنة، يؤكد على هيمنة قطاع المحروقات وبأنه يشكل الوجهة الأولى والأهم للمستثمر الأجنبي ، وبدخوله في أزمة جعل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يتراجع ،هذا بالإضافة إلى تلك التغيرات المستمرة في القوانين والتشريعات المعتمدة، خاصة مع إقرار قاعدة 51/49 في المئة في كل القطاعات و فروع النشاط، جعل التردد و التخوف يسود الموقف الأجنبي للاستثمار في السوق .

إلا أن الاستنتاج العام الذي يمكن الوصول إليه أن أداء الجزائر في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يظل دون الإمكانيات التي تتمتع بها من سوق محمية وثروات طبيعية، وهذا راجع بالأساس إلى مناخ الاستثمار" الضعيف" والقيود المفروضة على المستثمرين أبرزها قاعدة 49/51 % التي تلزم المستثمر الأجنبي بضرورة إشراك طرف جزائري في أي مشروع اقتصادي، على أن يمتلك هذا الأخير 51 % من رأسمال الشركة في حين لا يتجاوز حصة الطرف الأجنبي 49 %وذلك في كل القطاعات و فروع النشاط، التي تسببت في انخفاض الواردات من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة، زد على ذلك غياب رؤية واضحة المعالم مع التغيرات المستمرة في القوانين الذي وضعت المستثمر في حالة من التردد.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلال الفترة 1996-2001 حصد قطاعي الصناعة والخدمات الحصة الأكبر من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر، حيث بلغت عدد المشاريع في قطاع الصناعة 259 مشروع، واحتل بذلك المركز الأول بنسبة 59%، من إجمالي عدد المشاريع في قطاع الصناعة، بحيث بلغت قيمتها 105634 مليون دج، أي بنسبة 37.3%، أما قطاع الخدمات فقد بلغت عدد المشاريع فيه 86 مشروع، أي بنسبة 19.5 %، وبلغت قيمتها146879 مليون دج،واحتل بذلك الصدارة من حيث قيمة المشاريع بنسبة 51.8 %. ويرجع السبب في احتلال قطاعي الصناعة والخدمات مكان الصدارة إلى ارتفاع مردودية هذين القطاعين للشركات الأجنبية ولا سيما في مجال المحروقات وكذلك بعض المنتجات الصناعية الأخرى كالمنتجات الصيدلانية، التي عرفت انتعاشا منذ سنة 1999،

أما عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال نفس الفترة، فإنها لم تحظى إلا بنصيب متواضع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة،حيث بلغ عدد المشاريع في قطاعي البناء والأشغال العمومية 41 مشروع بنسبة 9.3 % من إجمالي المشاريع، وبقيمة 10254 مليون دج، أي مانسبته 3.6% من إجمالي قيمة المشاريع الأجنبية، في حين استقطب قطاع التجارة 18 مشروعا، ما نسبته **4** % ، ورغم أهمية كل من قطاع الفلاحة، السياحة، والصحة في الاقتصاد الوطني إلا أنها سجلت أرقاما محتشمة، حيث بلغت نسبة المشاريع فيها حوالي ، 3.9%، 3.6% و0.7% على التوالي.

الجدول رقم (09):التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر المصرح به في الجزائر للفترة (2001-1996)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة (مليون دج)	النسبة (%)
الصناعة	259	59	105634	37.7
الخدمات	86	19.5	146879	51.8
البناء والأشغال العمومية	41	9.3	10254	3.6
السياحة	16	3.6	8833	3.1
الفلاحة	17	3.9	9835	3.5
التجارة	18	4	1293	0.5
الصحة	3	0.7	550	0.2
المجموع	**400**	**100**	**283278**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

أما خلال الفترة (2002-2017)، فنلاحظ من الجدول أ رقم (10) أن التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي متباينة، حيث سجل في القطاع الصناعي أكبر نسبة قدرت ب % 61.33 في حين سجل قطاع البناء والخدمات نسبة % 15 نظرا لارتفاع مردوديتهما لدى الشركات الأجنبية، بينما سجلت باقي القطاعات نسبة قليلة لم تتجاوز % 3 بالرغم من أهمية هذه القطاعات كالصحة والفلاحة.

فقطاع الصناعة استحوذ على أكثر من 60% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية المباشرة، وبقيمة استثمارات بلغت 2.050.267مليون دج، أي ما نسبته أكثر من 80% من إجمالي قيمة المشاريع، وهذا لا سيما في مجال المحروقات وكذلك المعادن التي حصدت ما نسبته أكثر من 21% من إجمالي حجم الاستثمارات، وهذا من خلال17 شركة، بالإضافة إلى الاستثمارات في مجال المواد الكيماوية وذلك من خلال 12 شركة.

اما في المركز الثاني فقد جاء قطاع البناء والأشغال العمومية،وهذا من حيث عدد المشاريع،،و التي بلغت 142 مشروع أي ما نسبته 15.76%، ثم يأتي بعد ذلك قطاع الخدمات في المركز الثالث من حيث عدد المشاريع، حيث استقطب ما نسبته 16.09% من إجمالي عدد المشاريع.

أما فيما يتعلق بكل من قطاع النقل، الزراعة، السياحة، الصحة ورغم أهميتها في الاقتصاد الوطني إلا أنها استقطبت استثمارات أجنبية بنسب ضعيفة ، ونفس الأمر بالنسبة لقطاع الاتصالات.

جدول رقم (10):التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2002–2017)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة (مليون دج)	النسبة (%)
الزراعة	13	1.44	5768	0.23
البناء	142	15.76	82593	3.28
الصناعة	558	61.93	2050267	81.37
الصحة	06	0.67	13572	0.54
النقل	26	2.89	18966	0.75
السياحة	19	2.11	128234	5.09
الخدمات	136	16.09	130980	5.2
الإتصالات	01	0.11	89441	3.55
المجموع	**901**	**100**	**2519831**	**100**

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

المطلب الثاني: حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قدمت الجزائر العديد من الحوافز والضمانات، كما قامت بالعديد من الإصلاحات قصد جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما سيتم ذكره في هذا المطلب .

الفرع الأول: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الحوافز هي مجموع السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل الأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو، أو هي مجموعة من الإجراءات والترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم منحتها الدولة

للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة في إغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار أو توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمرة فيها...الخ [1].

في هذا الإطار منحت الدولة الجزائرية للمستثمر الأجنبية ضمن المرسوم التشريعي 93 - 12 المؤرخ في10-05 -1993 مجموعة من الحوافز والامتيازات، منها ما هو متعلق النظام العام وما هو متعلق بالنظام الخاص.

أولا: الامتيازات المتعلقة بالنظام العام

تستفيد من امتيازات هذا النظام الاستثمارات المنجزة خارج قطاع المحروقات وأيضا الاستثمارات غير المعنية بالنظام الاستثنائي، وقد حدد الإطار الزمني للاستفادة من امتيازات هذا النظام بفترة الانجاز فقط، وتتمثل هذه الامتيازات في:

-الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة لكل السلع والخدمات ذات الصلة المباشرة بالاستثمار؛

- الإعفاء الكلي من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعين؛

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاصة باستثمار معين.

هذا بخصوص امتيازات النظام العام وفق الأمر 01 -03 والتي تخص فترة الإنجاز فقط دون فترة الاستغلال ، وهي الفترة التي منحها الأمر رقم 06-08 السابق الذكر ، امتيازات أخرى تتمثل في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط ، أي خلال فترة استغلال الاستثمار. أما فترة الإنجاز فتم تثبيت الامتيازان (1)و(2)أعلاه وعدل الامتياز (3) بمنح الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الخاصة بإنجاز الاستثمار بدال من تطبيق النسبة المنخفضة في هذا المجال.

ثانيا: الامتيازات المتعلقة بالنظام الاستثنائي(الخاص)

تستفيد من امتيازات هذا النظام [2]:

- الاستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة يحددها المجلس الوطني الاستثمار،

- الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة لنسبة الاقتصاد الوطني المحددة من طرف المجلس الوطني للاستثمار.

- المناطق المطلوب ترقيتها: وهي المناطق المحرومة والفقيرة التي لها دور هام على المستوى الوطني أو المحلي في إشباع الحاجيات الاجتماعية على اتخاذ أربعة معايير :النمو الديمغرافي فيها، المعطيات الطبيعية، مستوى التجهيز والمداخيل، وتم تحديد هذه المناطق حسب المعطيات الاجتماعية والاقتصادية أو درجة التجهيز،والمعطيات المالية،

[1]مفتاح صليحة، "نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر- دراسة قياسية –"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة جيلالي إليابس – سيدي بلعباس،2022، ص 140.

[2]مفتاح صليحة، مرجع سبق ذكره ص142.

كما أن هدفها الأساسي هو طمأنة المستثمرين في هذه المناطق على استمرار السياسة المساعدة للاستثمار من طرف السلطات العمومية.

– مناطق التوسع الاقتصادي: هي المناطق المهيأة إلى التنمية التي تتمتع بفضاءات اقتصادية التي تشمل خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي، وتزخر ببطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية والهياكل القاعدية الكفيلة بتسهيل إقامة الأنشطة لإنتاج السلع والخدمات وتطويرها .

الفرع الثاني: ضمانات الاستثمار في الجزائر

قامت الجزائر باتخاذ العديد من الإجراءات الخاصة بحماية المستثمرين الأجانب والاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أن الاستثمارات من هذا النوع لا تخلو من النزاعات التي قد تنشأ لسبب أو لآخر، لذلك فقد منحت العديد من الضمانات لتحفيز المستثمرين الأجانب في الجزائر هذا من جهة ومن جهة ثانية لحمايتهم وضمان حقوقهم ، حيث حددت هذه الضمانات المتصلة بتحقيق مشاريع الاستثمار على أربع مبادئ وهي[1]:

– حرية الاستثمار؛

– رفع القيود الإدارية ؛

– حرية تحويل رؤوس الأموال والعوائد الناتجة عن الاستثمار؛

– اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وجود نزاعات.

وقد تضمن قانون الاستثمار لسنة 2001 الضمانات الممنوحة للمستثمرين كتتمة وتعديل لما جاء به قانون الاستثمار 1993 ويمكن تلخيص الضمانات التي جاء بها في النقاط التالية:

– المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري؛

– الإقرار باستمرارية المزايا المستفادة منها والمحددة في الأمر 01-03؛

– الإقرار بمبدأ منع المصادرة الإدارية الاستثمارات المنجزة، وإذا وقعت مصادرة وفقا للتشريع المعمول به يترتب على ذلك تعويض عادل؛

– ضمان تحويل رؤوس الأموال والعوائد إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب دون تحديد سقف المبالغ القابلة للتحويل؛

– إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع.

[1]مصطفي سليمان، "محفزات وعوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، دار الفكر للنشر والتوزيع ط الأولى، ص 55.

المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من كل التدابير والإجراءات والسياسات الرامية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، إلا أنها تظل من الدول الأقل جذبا الاستثمارات نظرا لبعض المعوقات وهي[1]:

أولا: المعوقات السياسية والقانونية

بالنظر إلى القوانين والتشريعات نجدها هي أيضا تتميز بعدم الاستقرار وذلك نظرا للتغيرات المستمرة التي تطرأ عليها، إضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة ، التعديلات والترتيبات في القوانين ، المشكلات القانونية مع العمال،المشكلات القانونية مع المتنافسين، المشكلات القانونية مع الشركاء والفساد في تطبيق القانون، الأمر الذي أدى إلى تخوف المستثمرين، مما يجعله عائقا أمام إقبال سواء المحليين أو الأجانب على الاستثمار.

ثانيا: المعوقات المالية والإدارية

لا تزال المنظومة البنكية في الجزائر دون المستوى المطلوب، حيث يرى العديد من الخبراء أن النظام البنكي الجزائري مازال يعتريه القصور بالنظر إلى حجم الاقتصاد الذي تطمح إليه البلاد، ويرجع هذا القصور في نظرهم إلى :

- البيروقراطية والمحاباة في إنجاز المعاملات؛
- انعدام أنظمة المعلومات الدقيقة وسوء التنسيق بين البنوك؛
- ارتفاع نسبة المخاطرة لدى البنوك؛
- اعتماد البنوك على ضمانات كبيرة لمواجهة المخاطر المحتملة؛
- ندرة التأهيل العلمي الخبرة العالمية ومهارة العاملين لدى البنوك؛
- الاعتماد على الطرق التقليدية ورداءة الخدمات المقدمة وتباطئها.

ثالثا: معوقات أخرى:مثل:

- انتشار ظاهرة الرشوة والبيروقراطية والمحاباة والجهوية و استفحالها في الجزائر، مما يعطي صورة سيئة عنها، وهذا يؤدي إلى استنفار المستثمرين الأجانب؛
- عدم الاستقرار الأمني وانخفاض درجة الأمن في المدن؛
- مشكل العقار وتعقده نظرا لوجود مشاكل عديدة تتعلق به.

[1]باسة العربي، عيسى عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ص 15-10 .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تعرضنا إلى أهم قنوات تأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة على المناخ الاستثماري، ووجدنا أن الجزائر كانت سباقة لتبني سياسة الحكم الراشد، وقد أظهر تحليل وضع الجزائر في مؤشرات الحوكمة الرشيدة التي يصدرها البنك الدولي خلال سنوات الفترة الممتدة من عام 1996 إلى عام 2020، التدهور والقيم السلبية لكافة المؤشرات على الرغم من تبني الحكومة الجزائرية للكثير من الإصلاحات والتي كان الغرض منها تعزيز ودعم الحوكمة الرشيدة لأجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك راجع في الأساس لعدة أسباب كتفشي مظاهر البيروقراطية والرشوة والفساد في الأوساط الإدارية، والمعاملات الاقتصادية، وسيطرة الدولة واحتكارها لأغلب الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب عدم استقلالية القضاء، والتفاف السلطة التنفيذية على باقي السلطات في الدولة.

كما تبين لنا في هذا الفصل أنه رغم الجهود المبذولة وعوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، إلا أن حجم هذه الاستثمارات لا تزال دون الأهداف المسطرة وفي مستويات ضعيفة.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل استنادا إلى العرض السابق فيما يتعلق بتأثير الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وباستخدام نموذج اقتصادي قياسي المتمثل في نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ، وباستخدام بيانات سنوية للفترة 1996-2020 ، تحديد اثر الحوكمة بمؤشراتها الستة الصادرة عن البنك الدولي على تدفق الاستثمار الاجنبي ، والتي يراها الكثير من الاقتصاديين من أهم المحددات خاصة وان الجزائر في هذه الفترة قامت بعدة إصلاحات اقتصادية، سياسية، تشريعية وادارية بغية تحقيق النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: نموذج الدراسة وفق منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج: ARDL

سنحاول في هذا القسم من الدراسة بناء نموذج اقتصادي قياسي من أجل معرفة مدى تأثير متغيرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي ببرنامج الاقتصاد القياسي (eviews 10).

المطلب الاول:صياغة النموذج ومتغيرات الدراسة:

تتمثل صياغة النموذج في تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية، حيث يتم حصر المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج، والتي تتمثل في:

- **المتغير التابع:** ويتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والذي يمكن قياسه بمجموعة من المؤشرات منها صافي تدفقاته الإجمالية، أو نسبة تلك التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو معدل تطور تلك التدفقات، وفي دراستنا هذه سوف نعتمد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .
- **المتغيرات المستقلة:** وهي المتغيرات المتعلقة بالحوكمة، والتي تتمثل في ست مؤشرات يمكن ذكرها كالآتي:
  - مؤشر الاستقرار السياسي (PS)؛
  - مؤشر فعالية الحكومة (GE)؛
  - مؤشر مكافحة الفساد (CC)؛
  - مؤشر سيادة القانون (RL)؛
  - مؤشر نوعية الإجراءات التنظيمية (RQ)؛
  - مؤشر حرية التعبير والمساءلة (VA).

وسنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية تحديد العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة الممتدة من 1996 إلى2020 ، ويمكن صياغة النموذج في صيغته الرياضية كما يلي:

$$FDI = f(CC, GE, PS, VA, RL, RQ) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

– مصدر البيانات:

اعتمدت الدراسة القياسية على استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) في الجزائر بالاعتماد على سلسلة من البيانات السنوية من الفترة الممتدة من 1996 إلى 2020 ،مستمدة من بيانات البنك الدولي WDI) ، ومؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) ،بحيث تأخذ مؤشرات الحوكمة مقياس يتراوح بين 2.5 – إلى 2.5+

المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج: ARDL

أصبحت منهجية Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) للتكامل المشترك شائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة، وقد تم نشر هذا النموذج بواسطة كل من Pesaran and Smith (1999)و Pesaran et al (2001) ويتم وفق هذه المنهجية دمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive model ونماذج فترة الإبطاء الموزعة Distributed Lag Model في نموذج واحد بحيث تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بمدة واحدة أو أكثر.

أولا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية(جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة:

إن اختبار استقرارية السلاسل الزمنية هو شرط من شروط التكامل المشترك، وحتى يتم تطبيق نموذج (ARDL) بشكل صحيح يجب أن تكون كل المتغيرات متكاملة من الرتبة I(0) أو I(1) ، أي عدم وجود متغيرات من رتب أعلى، لتجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع الناتج عن عدم استقرارية السلاسل الزمنية، وقد تم الاعتماد على كل من اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيلبس بيرون (PP) والنتائج موضحة في الجدول اسفله.

أ)- اختبار ديكي فولر الموسع (المطور)ADF:

الجدول رقم (11): اختبار ديكي فولرADF المطور

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		FDI	CC	GE	PS	RL	RQ	VA
With Constant	t-Statistic	-2.9451	-5.2208	-4.9980	-2.0269	-2.8529	-0.4188	-4.7033
	Prob.	*0.0570*	*0.0005*	*0.0008*	*0.2739*	*0.0681*	*0.8888*	*0.0016*
		*	***	***	n0	*	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5616	-2.4398	-4.1729	-2.9985	-12.9005	-4.0588	-3.7391
	Prob.	*0.0584*	*0.3508*	*0.0189*	*0.1591*	*0.0000*	*0.0258*	*0.0444*
		*	n0	**	n0	***	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7524	-0.2598	-1.8460	-1.4490	0.3168	0.8954	-0.6294
	Prob.	*0.3776*	*0.5804*	*0.0629*	*0.1336*	*0.7661*	*0.8942*	*0.4325*
		n0	n0	*	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(FDI)	d(CC)	d(GE)	d(PS)	d(RL)	d(RQ)	d(VA)
With Constant	t-Statistic	-5.7777	-6.0701	-3.5993	-2.8421	-7.2554	-2.8809	-4.7694
	Prob.	*0.0001*	*0.0001*	*0.0155*	*0.0734*	*0.0000*	*0.0684*	*0.0013*
		***	***	**	*	***	*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.7429	-3.9046	-4.1834	-3.0528	-6.0356	-2.7131	-5.0210
	Prob.	*0.0009*	*0.0374*	*0.0185*	*0.1477*	*0.0007*	*0.2437*	*0.0036*
		***	**	**	n0	***	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.9324	-6.1865	-3.4640	-2.3020	-7.7710	-3.5042	-4.8892
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0015*	*0.0245*	*0.0000*	*0.0014*	*0.0000*
		***	***	***	**	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

تشير(*) (**) (***) الى مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، على التوالي.

نلاحظ من خلال نتائج البرنامج الاحصائي (eviews 10) الظاهرة في الجدول أعلاه أن المتغيرات التالية (FDI, CC , GE , RL , RQ , VA) هي متغيرات ساكنة ولا تحوي جذر الوحدة و بالتالي مستقرة عند المستوى أي أنها متكاملة من الدرجة صفر .

اما المتغير (PS) هي غير مستقرة عند المستوى و تحتوي على جذر الوحدة و لكن بعد إجراء الاختبار عند الفرق الأول أصبحت هذه السلاسل لا تحتوي على جذر وحدة و منه فهي مستقرة عند الفرق الأول ، أي متكاملة من الدرجة واحد.

ب)– اختبار فيليبس و بيرون: (PP)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		FDI	GE	PS	CC	RL	RQ	VA
At Level								
With Constant	t-Statistic	-2.9451	-5.0797	-2.0269	-2.5305	-2.9130	-0.6604	-2.2283
	Prob.	***0.0570***	***0.0006***	***0.2739***	***0.1229***	***0.0607***	***0.8361***	***0.2028***
		*	***	n0	n0	*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5224	-3.0382	-2.8493	-2.7998	-2.7987	-2.0627	-1.7232
	Prob.	***0.0627***	***0.1458***	***0.1969***	***0.2123***	***0.2127***	***0.5355***	***0.7045***
		*	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.8775	-1.8460	-1.6687	-0.2842	-1.1764	0.6392	-0.6299
	Prob.	***0.3241***	***0.0629***	***0.0891***	***0.5713***	***0.2107***	***0.8464***	***0.4323***
		n0	*	*	n0	n0	n0	n0
At First Difference								
		d(FDI)	d(GE)	d(PS)	d(CC)	d(RL)	d(RQ)	d(VA)
With Constant	t-Statistic	-6.8694	-3.5993	-6.4106	-5.8377	-4.2617	-3.7049	-4.7619
	Prob.	***0.0000***	***0.0155***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0038***	***0.0124***	***0.0013***
		***	**	***	***	***	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.4866	-4.1834	-6.1696	-6.5543	-4.4518	-3.5848	-5.0149
	Prob.	***0.0002***	***0.0185***	***0.0004***	***0.0002***	***0.0110***	***0.0572***	***0.0036***
		***	**	***	***	**	*	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.1665	-3.4640	-6.1651	-5.8788	-4.3015	-3.5548	-4.8776
	Prob.	***0.0000***	***0.0015***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0002***	***0.0012***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values

تشير(*) (**) (***) الى مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، على التوالي.

من خلال الجدول يشير اختبار فيلبس وبيرون انه لا يمكن رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة وهذا بالنسبة لجميع السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة، حيث انه كانت القيم الإحصائية لاختبار(PP) اكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة (1%، 5%، 10%)، وبالتالي تعتبر هذه السلاسل غير مستقرة عند المستوى، ولكن وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى نجد أن المتغيرات استقرت، حيث انه كانت القيم إحصائيات الاختبار(PP) أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة (1%، 5%، 10%)، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة، ومنه فإن متغيرات الدراسة مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى.

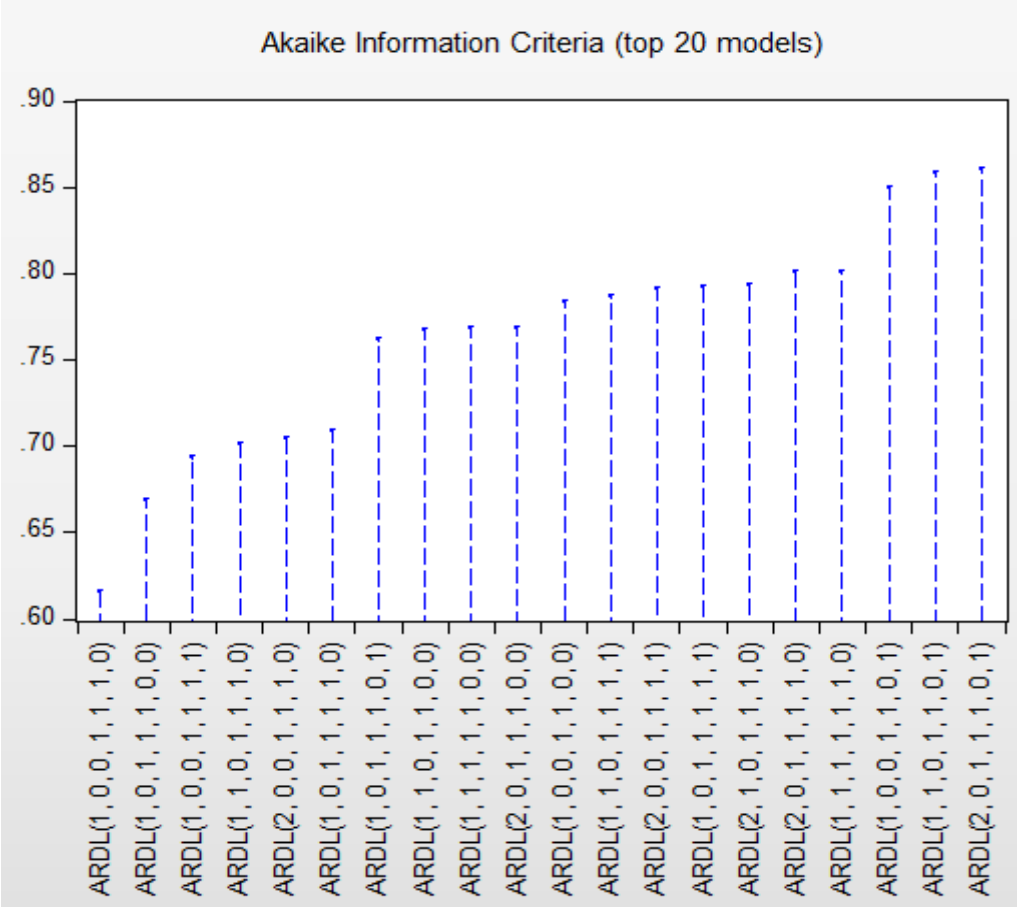
بعد أن أكد لنا كل من اختبار ديكي فولر واختبار فيليبس – بيرون أن متغيرات الدراسة غير مستقرة كليا في مستواها الأول بل انها مستقرة عند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى عليها، أي أنها متكاملة من الرتبة I(0) أو I(1)، وبالتالي التأكد من غياب تكامل المتغيرات من الرتبة I(2) ، ومنه يمكننا استخدام منهج الحدود للتكامل المشترك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي المتباطئات الموزعة ARDL.

ثانيا: تقدير النموذج

أ) تحديد فترة الإبطاء المثلى Var Lag Order Selection Criteria

بعد إجراء اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، سيتم فيما تقدير النموذج وفقا لمنهجية التكامل المشترك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي المتباطئات الموزعة ARDL من أجل الكشف عن وجود تكامل مشترك (تقدير العلاقة) بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل و القصير والمعروف باختبار منهج الحدود Bound test، ولكن قبل ذلك يجب اولا تحديد فترات الإبطاء المثلى وذلك بالاستناد الى عدة معايير من بينها (Akaike info criterion) حيث سنختار أقل قيمة، والشكل التالي يوضح درجة التأخير المثلى:

الشكل رقم (03): اختبار درجة التباطؤ المثلى



من خلال الشكل أعلاه يمكننا اختيار درجة التباطؤ المثلى عند (1,0,0,1,1,1,0) ARDL التي توافق أقل قيمة لمعيار Akaike info criterion (AIC)

المتغير	FDI	Cc	GE	PS	RL	RQ	VA
فترة الإبطاء	1	0	0	1	1	1	0
النموذج	ARDL(1,0,0,1,1,1,0)						

ثالثا: اختبار حدود التكامل المشترك (منهج الحدود (Bound test)

لأجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و مؤشرات الحوكمة الرشيدة ومن أجل التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه سوف نقوم بتطبيق اختبار الحدود bounds test حيث يتم استخدام اختبار(F-Statistic)لأجل ذلك، من خلال مقارنة قيمة (F) المحسوبة للمعلمات طويلة الأجل مع قيم (F) الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية(1% ، 2.5% ،5% ،10%) .

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة إحصائية F (9.032) الاختبار Wald أكبر من الحدود العليا (Bound(1 لدرجات معنوية كل من(1% ، 2.5% ،5% ،10%)، والتي كانت على التوالي (4.43)،(3.99)،(3.61)،(3.23) و منه نرفض فرضية العدم، وعلى أساس النتائج المتحصل عليها يمكن الحكم على وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل.

الجدول رقم (13) : نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود Bound test

اختبار الحدود	Test Bounds		
القيم	Test Statistic	K	Value
المحسوبة	F-Statistic	6	9.032
القيم الاحتمالية	Significance	الحد الأدنى **0** **Bound**	الحد الأعلى **1** **Bound**
	%10	2.12	3.23
	%5	2.45	3.61
	%2.5	2.75	3.99
	%1	3.15	4.43
القرار	**يوجد تكامل مشترك في المدى الطويل**		

رابعا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

أ)– تقدير نموذج (1,0,0,1,1,1,0) ARDL

أ)تقدير العلاقة التوازنية في المدى القصير

Dependent Variable: FDI
Method: ARDL
Date: 06/20/22 Time: 20:21
Sample (adjusted): 2000 2020
Included observations: 21 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GE PS RL RQ VA CC
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 128
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 1, 1, 1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	-0.332158	0.216831	-1.531872	0.1566
GE	3.594866	1.423757	2.524916	0.0301
PS	-0.534532	0.382152	-1.398740	0.1921
RL	0.383585	0.960029	0.399555	0.6979
RL(-1)	-2.713761	0.804151	-3.374689	0.0071
RQ	-2.147508	0.782520	-2.744349	0.0207
RQ(-1)	3.297895	0.793750	4.154830	0.0020
VA	-1.428254	0.928041	-1.538999	0.1548
VA(-1)	-1.231480	0.988227	-1.246151	0.2411
CC	2.464509	1.069099	2.305221	0.0439
C	0.887845	0.664754	1.335600	0.2113

R-squared	0.849194	Mean dependent var	1.078571
Adjusted R-squared	0.698389	S.D. dependent var	0.550003
S.E. of regression	0.302057	Akaike info criterion	0.749278
Sum squared resid	0.912383	Schwarz criterion	1.296409
Log likelihood	3.132578	Hannan-Quinn criter.	0.868020
F-statistic	5.631050	Durbin-Watson stat	2.738122
Prob(F-statistic)	0.005764		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL نلاحظ أن معامل التحديد يساوي 84.92% أي أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحدث على الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 84.92 % والباقي 15.08% يدخل ضمن هامش الخطأ، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية جدا، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة تساوي 5.63 أكبر من قيم المجدولة أي النموذج ككل له دلالة معنوية وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجمعة لها القدرة على تفسير التغيرات التي تحدث على المتغير التابع، ونلاحظ أيضا أن أغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم في الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

ب)– تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و المتغيرات المفسرة له، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL ونتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(14): نتائج تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل(المتغير التابع FDI)

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GE	2.698528	1.122020	2.405064	0.0370
PS	-0.401252	0.287371	-1.396286	0.1928
RL	-1.749174	0.870566	-2.009237	0.0723
RQ	0.863552	0.229669	3.759989	0.0037
VA	-1.996561	0.806728	-2.474886	0.0328
CC	1.850012	0.688988	2.685116	0.0229

EC = FDI - (2.6985*GE -0.4013*PS -1.7492*RL + 0.8636*RQ -1.9966*VA + 1.8500*CC)

المتغيرات	المعلمات المقدرة **Coefficient**	الخطأ المعياري **Std.Error**	إحصائية– T **T–Statistic**	الإحتمال **Prob**
GE	2.698528	1.1220020	2.405064	0.037
PS	-0.401252	0.287371	-1.396286	0.1928
RL	-1.749174	0.870566	-2.009237	0.0723
RQ	0.863552	0.229669	3.759989	0.0037
VA	-1.996561	0.806728	-2.474886	0.0328
CC	1.850012	0.688988	2.685116	0.0229

1– إشارة معامل فعالية الحكومة (GE) موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و فعالية الحكومة ، وهذا ما تتفق مع النظرية الاقتصادية، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (P = 0.037) ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 2.698528 وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة معدل فعالية الحكومة (GE) بـ1% سيؤدي إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بـ 269.8%.

فجودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، ومع وجودة سياسات اقتصادية واضحة ومع التزام الحكومة بتنفيذها، وبمصداقية ودرجة عالية من الشفافية سيؤدي حتما إلى رفع تدفقات الاستثمار الى الجزائر.

2- إشارة معامل الإستقرار السياسي (PS) سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الحوكمة الرشيدة ، وهي نتيجة غير متوقعة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (P = 0.1928) ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0.401252- وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة معدل الاستقرار السياسي (PS) بـ1% سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بـ 40.12%.

ويفسر عدم الاستقرار السياسي في الجزائر إلى ما مرت به الجزائر من أعمال عنف والإرهاب فترة التسعينيات، وفترة الربيع العربي وتداعياته على الجزائر والحراك الشعبي وما آلت إليه الأمور من خلع الرئيس السابق، وخلو منصب الرئيس حوالي سنة كاملة لعلها أحداث أثرت على مستوى الاستقرار السياسي وتراجع مستوى النمو الاقتصادي ومن ثم الاستثمار الاجنبي خلال فترة الدراسة.

3- إشارة معامل سيادة القانون (RL) سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و سيادة القانون، وهي نتيجة غير متوقعة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10% (P = 0.0723) ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 1.749174 - وهذا يدل على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة معدل سيادة القانون (RL) بـ1% سيؤدي إلى انخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بـ 174.9%

4- إشارة معامل نوعية الأطر التنظيمية (RQ) موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة الرشيدة ، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (P =0.0037) ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0.863552 وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة معدل نوعية الأطر التنظيمية (RQ) بـ1% سيؤدي إلى إرتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بـ 86.35%

5- إشارة معامل حرية التعبير والمساءلة (VA) سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الحوكمة الرشيدة ،وهي نتيجة غير متوقعة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (P =0.0328) ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 1.996561- وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة معدل حرية التعبير والمساءلة(VA) بـ1% سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بـ 199.6%

6-إشارة معامل ضبط الفساد (CC) موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الحوكمة الرشيدة ، تتفق مع النظرية الاقتصادية، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (P =0.0229) ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 1.850012 وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة معدل ضبط الفساد (CC) بـ1% سيؤدي إلى إرتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بـ 185%.وهذا ما يفسر أن مؤشر مراقبة الفساد تحسن نسبيا بعد تراجع مداخيل الدولة بفرض سياسة التقشف وتفعيل آليات الرقابة، نتيجة انخفاض أسعار البترول،كما يفسر بالجهود المبذولة في اطار مكافحة الفساد التي تبنتها الجزائر.

-تقدير العلاقة القصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.887845	0.105333	8.428906	0.0000
D(RL)	0.383585	0.406099	0.944559	0.3671
D(RQ)	-2.147508	0.566541	-3.790563	0.0035
D(VA)	-1.428254	0.513119	-2.783477	0.0193
CointEq(-1)*	-1.332158	0.132448	-10.05799	0.0000

متغيرات	المعلمات المقدرة **Coefficient**	الخطأ المعياري **Std.Error**	إحصائية- T **T-Statistic**	الإحتمال **Prob**
C	0.887845	0.105333	8.42906	0.000
D (RL)	0.383585	0.406099	0.944559	0.3671
D (RQ)	-2.147508	0.566541	-3.790563	0.0035
D (VA)	-1.428254	0.513119	-2.783477	0.0193
CointEq (-1)*	-1.332158	0.132448	-10.05799	0.0000

يلاحظ هنا بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)معنوي عند 1% حيث قيمة المعنوية(0.0000) و يأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع حيث بلغت قيمته (1.332158-) أي 133.22% و يؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث بلغت القيمة

المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق .2.5.3- ويعني هذا أن حوالي 133.22% من انحراف قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، ومن ثم يتطلب ذلك حوالي(1.332158/1=0.7506)أي ما يقارب 0.7506 سنة من أجل الوصول إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل. وهذا دليل على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات المدروسة في المدى القصير، بمعنى أن 133.22% من الاختلالات قصيرة الأجل في معدل الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الزمنية السابقة ((t-1يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي تغيرات أو صدمات في المتغيرات التفسيرية.

المبحث الثاني: الاختبارات التشخيصية للنموذج

بعد تقدير النموذج، فإنه من المهم أن يخلو النموذج من مختلف المشاكل القياسية، ليكون تقدير المعلمات متسقا، وللتحقق قمنا باستخدام مجموعة من الاختبارات التشخيصية التالية:

المطلب الاول – اختبارات فحص البواقي:

1.اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.781145	Prob. F(2,8)	0.2292
Obs*R-squared	6.470007	Prob. Chi-Square(2)	0.0394

إن اختبار الارتباط الذاتي (B-G ,LM)، يبين خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء حيث أن الاحتمال المقابل لقيمة$Prob\ F(0.2292 > 0.05)$ ومنه نقبل فرضية العدم أي كل الأخطاء غير مرتبطة أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

2.اختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين:

Heteroskedasticity Test: ARCH

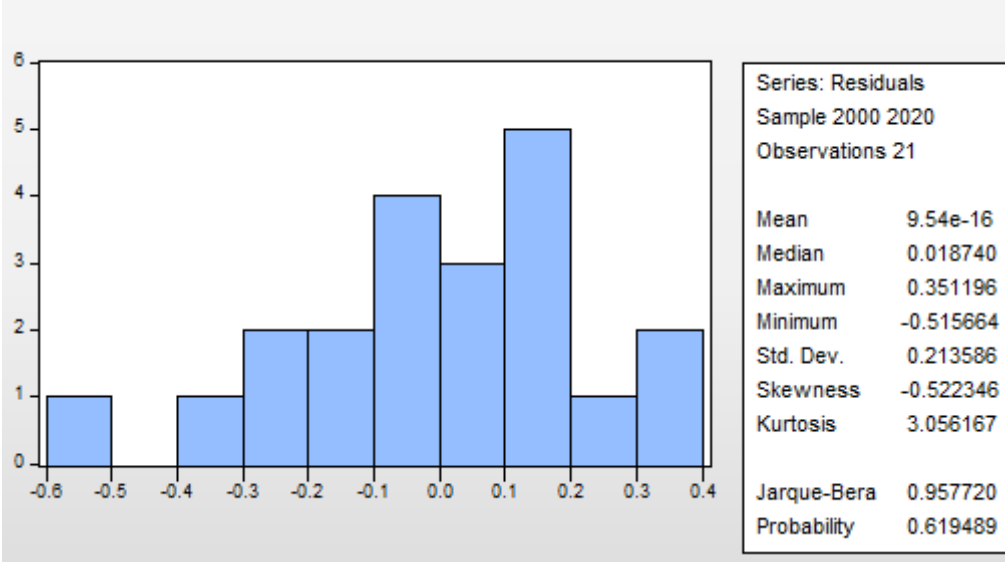
F-statistic	0.021652	Prob. F(1,18)	0.8847
Obs*R-squared	0.024029	Prob. Chi-Square(1)	0.8768

من خلال اختبار ARCH نلاحظ ان قيمة $Prob.Chi\ Square(2)(0.8847 > 0.05)$، وعليه فإننا نقبل الفرض العدمي الذي ينص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

3.اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

نلاحظ ان قيمة اختبار Jaque-Bera بلغت (0.957) والقيمة الاحتمالية له $Prob\ JB(0.62 >$ 0.05)، وعليه نقبل الفرض العدمي أي ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (04): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المطلب الثاني : اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي:

سوف نقوم باختبار صحة مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي وذلك باستخدام اختبار RAMSEY RESET Test ونتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(15):نتائج اختبار RAMSEY RESET test

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: FDI FDI(-1) GE PS RL RL(-1) RQ RQ(-1) VA VA(-1) CC C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.657014	9	0.5276
F-statistic	0.431668	(1, 9)	0.5276

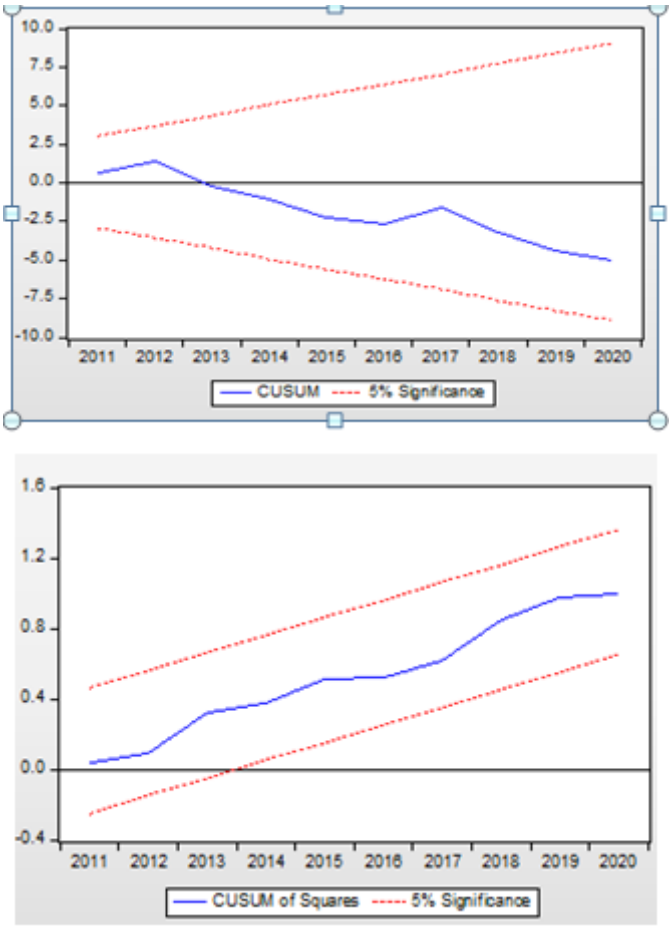
F-test summary:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الاحتمال الحرج الذي بلغ 0.5276 اكبر من 0.05 $Prob\ F(0.5276 > 0.05)$، وهذا ما يثبت صحة وملائمة الشكل الدالي (الخطي) (النموذج اللوغاريتمي- اللوغاريتمي) المستخدم في التقدير النموذج.

ج)- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Stability Test):

للتأكد من أن النموذج يخلو من وجود أي تغيرات هيكلية ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي و نتائج اختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم(05):نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي



يتضح من خلال الشكل(05) أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكلية خلال الفترة محل الدراسة، حيث وقع الشكل البياني للاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند معنوية 5%، أي أن هناك استقرار في النموذج و انسجام ما بين نتائج المدى الطويل ونتائج المدى القصير.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة الستة التي تصدر عن البنك الدولي والمتمثلة في مؤشر السيطرة على الفساد، مؤشر فاعلية الحكومة، مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، مؤشر المشاركة والمساءلة، مؤشر سيادة القانون ومؤشر الجودة التنظيمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (1996-2020).

وتوصلنا الى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الحوكمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وعن وجود ثلاث مؤشرات أثرت بشكل هام وإيجابي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأجل الطويل وهي مؤشر فاعلية الحكومة، مؤشر الجودة التنظيمية ومؤشر مراقبة الفساد، في حين مؤشر الاستقرار السياسي، وسيادة القانون ومؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة كان أثرهم سالبا في الأجل الطويل ومخالفا للمنطق الاقتصادي.

خـــــــاتـــــــــمة

خاتمة:

على ضوء ما سبق توصلنا إلى أن الحوكمة الرشيدة أصبحت تشكل أهم الموضوعات التي تستقطب اهتمام المجتمع الدولي والمنظمات العالمية والإقليمية في الوقت الراهن، حيث أصبحت أولوية وإستراتيجية وطنية، ومرد ذلك يعود للحاجة الماسة والمتنامية لإرساء نظام اقتصادي فعال يعمل على الاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق طفرة نوعية من النمو الاقتصادي.

فالحوكمة من خلال مؤشراتها كسيادة القانون، وفاعلية الحكومة، ومكافحة الفساد... وغيرها تلعب الدور الفعال في تحقيق خصائص وصفات المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر كمصدر خارجي لتمويل التنمية في البلدان المضيفة، هذا ما دفع بدول العالم بصفة عامة والدولة النامية على وجه الخصوص إلى القيام بإصلاحات مؤسسية بغرض جذب تلك الاستثمارات، خاصة في ظل شدة التنافس بين الدول على جذب هذه الاستثمارات، وذلك من خلال محاولتها لإزالة العراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي.

والجزائر كغيرها من بلدان العالم سعت لزيادة حصيلتها من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية،ولأجل ذلك انتهجت جملة من الإجراءات القانونية والإصلاحات، كقانون النقد والقرض وقوانين تطوير الاستثمار، بالإضافة إلى إصدار العديد من المراسيم بغية توضيح العلاقات بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة، كما تم توقيع عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية لمحاربة الفساد، كل هذه الإصلاحات (الجبائية والمالية والمؤسساتية) والقوانين والإجراءات كانت تصب في الحكم الراشد من أجل التشجيع على زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

نتائج الدراسة:

1/ النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

تم التوصل من خلال الدراسة النظرية إلى مجموعة من النتائج حول تأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر ، والتي كانت كالتالي:

- ✓ أن موضوع الحوكمة الرشيدة موضوع متشعب، وهذا لشموله جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وتحقيق هذا الأخير يستلزم التعاون بين مؤسسات الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.
- ✓ تعتبر الحوكمة من أهم المؤشرات الحديثة التي تساعد على تهيئة المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ ان الحكومة الجزائرية اهتمت في السنوات الاخيرة بقضية الاصلاحات في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بغية تحسين نوع الحكم، الا انها في الواقع لازال هناك متطلبات يجب الأخذ بها والعمل على

تكريسها اليوم أكثر من أي وقت مضى، وذلك لمسايرة مختلف التحولات الدولية من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية وتحقيق التنمية الشاملة.

- ✓ وضع الجزائر كان متردي ضمن مؤشرات الحوكمة بكل الأبعاد، بالرغم من التحسن الطفيف في بعض السنوات، بحيث كانت القيم سالبة ودون مستوى الطموح.
- ✓ وجود العديد من العراقيل التي تحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر رغم الإصلاحات التي قامت بها لتهيئة المناخ الاستثماري منها:تفشي الفساد و البيروقراطية للدول والتي أدت إلى ضعف الحوكمة في تهيئة المناخ الاستثماري.

2/ النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي:

-وجود علاقة طردية بين فعالية الحكومة (GE) و الاستثمار الأجنبي المباشر وهي نتيجة متوقعة تتفق مع النظرية الاقتصادية.

-وجود علاقة عكسية بين معامل الاستقرار السياسي (PS) والاستثمار الأجنبي المباشر ، وهي نتيجة غير متوقعة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية.

-وجود علاقة عكسية بين معامل سيادة القانون (RL) والاستثمار الأجنبي المباشر ، وهي نتيجة غير متوقعة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية.

-وجود علاقة عكسية بين معامل حرية التعبير والمساءلة(VA) والاستثمار الأجنبي المباشر ، وهي نتيجة غير متوقعة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية.

-وجود علاقة طردية بين معامل نوعية الأطر التنظيمية (RQ) والاستثمار الأجنبي المباشر ، وهي نتيجة متوقعة تتفق مع النظرية الاقتصادية.

-وجود علاقة طردية بين مؤشر ضبط الفساد (CC) و الاستثمار الأجنبي المباشر ،وهي نتيجة متوقعة تتفق مع النظرية الاقتصادية.

مقترحات الدراسة:

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج ومن اجل تحسين وتطوير المناخ الاستثماري في الجزائر، وتحسين مؤشرات الحوكمة، نقوم بإعطاء بعض الاقتراحات كما يلي:

- ✓ ضرورة توفير بيئة مؤسساتية و تشريعية جاذبة للاستثمار ترتكز على مواكبة التطورات العالمية والعمل على تحديثها بما يتناسب مع تطوير متطلبات المناخ الاستثماري العالمي، وتوفير مزيد من الضمانات لجذب الاستثمارات الأجنبية الملائمة للمرحلة الحالية، والتصدي لجميع المعوقات باعتبارها أهم التحديات التي تواجه الاستثمار.

- ✓ على الحكومة الجزائرية إعطاء أهمية أكبر لمبادئ الحكم الراشد في سياستها الحكومية، وذلك بالعمل على القضاء على البيروقراطية في الإدارات العمومية وكذلك الاعتماد على ممارسات الشفافية والمساءلة والمشاركة، مع ضمان تحقيق التفاعل بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- ✓ تتمتع الجزائر بوفرة الموارد والتي تشكل أحد الأسباب المهمة لجذب وقيام الاستثمارات الأجنبية، لذلك يجب مراعاة عدم إهدار هذه الموارد واستخدامها وتوظيفها الاستخدام الأمثل في المشروعات العملاقة التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية وتخلق فرص عمل.
- ✓ وضع خطط جادة للحد من الفساد من خلال الحملات التحسيسية على كل المستويات توضح مخاطره على الاقتصاد، تتبعها إجراءات وقوانين صارمة للحد أو القضاء عليه نهائيا؛
- ✓ ضرورة تشخيص فجوة الحوكمة في الجزائر من خلال معرفة عوامل القصور عند التطبيق ومن ثم البحث عن الاصلاحات المناسبة في مختلف المجالات.

آفاق الدراسة:

إدراكا منا لوجود جوانب ذات علاقة بالموضوع لم نتعرض لها في دراستنا، والتي يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة في هذا المجال نذكر منها:

-تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة قياسية.

-العوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

-البيئة المؤسساتية وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

-حوكمة قطاع المحروقات في الجزائر.

المـــــــــراجـــــــــع

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1. أحمد يحي سعيدي، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، 2015 .
2. أميرة حسب الله مُحَّد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا . كوريا الجنوبية . مصر)** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
3. حسن كريم ، **مفهوم الحكم الصالح** ، في كتاب إسماعيل الشطي (وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004.
4. حسن مسعودي ، **الديمقراطية: أسئلة و أجوبة** ، دار ميريت ،دون تاريخ نشر ، الجزائر.
5. راوية توفيق، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، الطبعة الأولى، 2005.
6. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، **دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية** ، **الطبعة الأولى** ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، 2014.
7. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003 .
8. مُحَّد، جبريل، **الولاء المدني مقابل الولاء العضوي دراسة لحالة الحكم في فلسطين**، 2005.
9. مصطفي سليمان، "**محفزات وعوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر**"، دار الفكر للنشر والتوزيع، طبعة الأولى.
10. موسى لوزي ، **التنمية الإدارية: المفاهيم ،الأسس والتطبيقات** ، دار وائل للطباعة و النشر ، الأردن.

2-أطروحات الدكتوراه:

1. بن لخضر عيسى، "**سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة 1988-2015**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس- سيدي بلعباس، 2019 .
2. جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو** الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2015/2014.

3. صادق صفيح، **الاستثمار الأجنبي المباشر و الحكم الراشد " دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة ، أبو بكر بلقايد، تلمسان ، 2015/2014.
4. عضبان حسام الدين، "**مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-** "، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2014 .
5. فارس رشيد البياتي،**التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2008
6. مُحَّد قويدري، **"تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
7. مفتاح صليحة، "**نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر– دراسة قياسية –** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس،2022.
8. موسى سعداوي ، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر-** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007/2006.

3–رسائل الماجستير والماستر:

1. بلمختار مرزاق، عمروش تيزيري، **" واقع ممارسة معايير الحوكمة في مؤسسة اقتصادية جزائرية – دراسة حالة مؤسسة سوكوتيد"**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017 .
2. عبد اللطيف بن نعوم، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2016،
3. عقبة قصير وآخرون، "**دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية – دراسة قياسية للفترة 2002_2017**، مذكرة ماستر في المالية والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،2019،

4. ليمام فلورة ، " **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر**" ، مذكرة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة 2017.
5. مصعب عرباوي ، **واقع الحكم الراشد في الدول العربية دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية و الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2000–2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة ، 2015/2014 .
6. مليكة بكوش، **جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد و مكافحته**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية الحقوق، جامعة وهران ، 2013/2012.

4–المجلات العلمية:

1. احمد زيطوط، **الحكامة من اجل التنمية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد30 ، العدد 205.
2. أحمد صابور حوحو، **مبادئ و مقومات الديمقراطية**، مجلة الفكر ، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مُحَمَّد خيضر ، بسكرة ، دون ذكر السنة .
3. أمل مُحَمَّد مُحَمَّد مصطفى، **دور الحوكمة في توفير مناخ جاذب للاستثمار في جمهورية مصر العربية**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 47،
4. بن مريم مُحَمَّد، بن نافلة قدور ،**أثر المتغيرات الحقيقية و النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1987–2015** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 17،سطيف ، الجزائر ، 2017.
5. بيري نورة، زرقين عبود، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس، المغرب : محددات وآثار، دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعادلات الآنية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جوان 2014.
6. جميلة المزري ، وديعة حبة ، **قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري** ، ،مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية العدد السابع ،جامعة الوادي ، جويلية 2014 .
7. سردوك بلحول وعدوكة لخضر، **الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي – دراسة قياسية باستعمال بيانات البانل**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثامن، 2017.
8. سنوسي بن عومر، مراد بودية مُحَمَّد جميل، "**واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية**"، المجلة الجزائرية الاقتصاد والإدارة ، العدد 2 ، افريل 2005.
9. طكوش صريبنة ، فاضل صباح، "**واقع الحكم الراشد في الجزائر**"، مجلة العلوم التجارية، العدد 17، المجلد 2،، 2018.

10. علي عبد القادر علي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية** ، العدد 31 ، 2004

11. مُحَمَّد صقر .سمير شرف، رولا غازي إسماعيل، **الاستثمارات الأجنبية ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية** ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، المجلد 28 ، العدد03 ، 2006.

12. مصطفى بلعور ، **الانتخابات التشريعية في الجزائر ض1999–2007 استمرارية أم حل** ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، عدد خاص أفريل 2011 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2011 .

13. ناجي بن حسين، **الفساد: أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته –إشارة لحالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، حجم 04، رقم 04.

14. واط فاطمة الزهراء، **الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا –دراسة قياسية للفترة (1996–2014)**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الثاني، 2016.

5–المؤتمرات والملتقيات العلمية:

1. الطاهر بلعيور, **الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم** , ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي, جامعة فرحات عباس سطيف, كلية الآداب والعلوم الاجتماعية, قسم العلوم الاجتماعية، يومي 7 , 8 أفريل2007.
2. عمار كوسة، **مبدأ استقلالية السلطة القضائية في النظم القانونية العربية دراسة تحليلية و تقييمية – الجزائر نموذجا** –، ورقة بحث ، جامعة سطيف 2 ، بدون سنة.
3. ماجد بربريس وآخرون **الحكم الراشد وآلياته لتفعيل التنمية المستدامة في المجالات الحضرية**"، أعمال الملتقى الدولي حول التخطيط الحضري والتنمية المستدامة.

6–القوانين والمراسيم

1. قانون رقم 12 – 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية رقم 63-1993.
2. قانون الاستثمار رقم 66 – 284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 180.
3. المرسوم التشريعي رقم93 – 12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.

4. سارة نوي ،تقرير أسود حول الحرية الاقتصادية في الجزائر في 2021، جريدة الفجر "يومية جزائرية مستقلة "، 2021/01/31 .

5. ملحق بيان السياسة العمومية للحكومة، سبتمبر 2015 ،مصالح الوزير الأول.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Alamedin Bannaga, Yagoub Gangi, Rafid Abdrazak and Bashar Al-Fakhry, **The effects of good governance on foreign direct investment inflows in Arab countries**, Applied financial economics, Vol 23, No 15, 2013.

2. Colin K, David P, and Yin-Fang Z, **Foreign Direct Investment in Infrastructure in Developing Countries**, Does Regulation Make a Difference, Transnational Corporations, Vol 15, No1, 2006.

3. James ROSENAU, **Globalization and governance**. Blesk for suslsbution, in site: http**://www.fes.sle/apg/online. 2003/ ARTRO. senau**.**PDF**

4. -Kurul Zuhal and Yalta A.Yasemin, **Relationship between institutional factors and FDI flows in Developing countries**: New evidence from dynamic panel estimation, Economiess, Vol 05, No 02, 2017,

5. -Nathan M, Jensen, Democratic **Governance and Multinational Corporation, Political Regimes and Inflows of Foreign Direct Investment**, Journal of International Organization, No, 57, 2003,

6. -OCDE, **Benchmark Definition of Foreign Direct Investment**, Fourth edition, 2008.

7. -Thomas, (G.Wiss), « **Governance, Good governance and global governance** : conceptual an conceptual challenger », Third world quarterv , vol. 21 N° 05.,2000.

8. -UNCTAD, **Comprehensive Study of the interrelationship between** foreign **direct investment-FDI- and foreign portfolio investment** –FPI-, A Staff paper prepared by the UNCTAD secretariat, UNCTAD/ GDS/ DFSB/5, 23 June 1999

9. -UNDP , **Governance For Sustainable Humain Development**, New York :UNDP, 1997.

10. -World Bank ,**"Governance & Development**" , Washington : World Bank , 1992 ,P01